جامعة ابن خلدون – تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في شعبة : علوم مالية و محاسبة
تخصص : مالية و بنوك

دور البنوك في تمويل الاستثمارات السياحية

اعداد الطلبة :
– دراقي دليلة
– بوخرص نسرين اكرام

الاستاذ المشرف :
د.بن طراد اسماء

لجنة المناقشة :

اسم و لقب الاستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د.عزيرو راشدة	استاذ محاضر "أ"	رئيسا
د.بن طراد اسماء	استاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
د.بلعيد شكيب	استاذ مساعد "أ"	مناقشا

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ :

السنة الجامعية : 2022 – 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أشكر الله على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذة المحترمة : **بن طراد اسماء** على توجيهاتها القيّمة والسّديدة، وعلى مساعدتها لي في إنجاز هذه الأطروحة، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل طاقم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة ابن خلدون أساتذة وإداريون على كل التسهيلات التي قدموها لي طيلة مشواري الدراسي، كما أتوجّه بالشّكر الجزيل إلى كلّ من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

والشكر موصول أيضاً إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم لمشقة السفر من أجل حضور هذه المناقشة وعلى صبرهم في دراستها

وإلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة.

اهداء

شكر الله عزوجل الذي منحنا العقل والهم علينا العلم وهدانا نوره

والهمنا الصبر ويسر لنا دربنا ومكننا من تخطي الصعاب وقدرنا على اتمام هذا العمل المتواضع ولأن الشكر الناس من شكر الله

اهدى هذا الى من اعننا الله بطاعتهما وكرمهما

الى العزيزة على قلبي "امي"اطال الله في عمرها التي لم تبخل عليا بعطفها وحنانها ومنحتني من فضلها كل عمرها

الى أبي رحمه الله اهدي الى روحه ثمرة هذا الجهد صدقة جاريه

الى جدي وجدتي اطال الله في عمرهما

"الى رفيقتي في هذا البحث"نسرين

الى كل من تجمعتني بهم الأخوة والصداقه في الله

الى كل من أحب ومن يحبني

دون ان ان انسى كل هؤلاء الذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم وتمنوا لي الأفضل دائم ا

دراقي دليلة

اهداء

دون ان انسى كل أشكر الله عزوجل الذي منحنا العقل والهم علينا العلم

وهدانا نوره والهمنا الصبر ويسر لنا دربنا ومكننا من تخطي الصعاب وقدرنا على اتمام هذا العمل المتواضع ولأن الشكر الناس من شكر الله

اهدى هذا الى من اعننا الله بطاعتهما وكرمهما

الى العزيزة على قلبي "امي"اطال الله في عمرها التي لم تبخل علينا بعطفها وحنانها ومنحتني من فضلها كل عمره ا

الى أبي رحمه الله اهدي الى روحه ثمرة هذا الجهد صدقة جاريه

الى إخواتي"محمد ،حنان،حسين"

صغار"ريان،رزان"

الى رفيقتي في هذا البحث"دليلة"

الى كل من جمعتني بهم الأخوة والصداقه في الله

الى كل من أحب ومن يحبني

هؤلاء الذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم وتمنوا لي الأفضل دائما

" بوخرص نسرين إكرام"

فهرس الموضوعات

شكر و عرفان

اهداء

مقدمة ..... أ

الفصل الأول

عموميات حول الاستثمار السياحي و البنوك

تمهيد 2

المبحث الأول : الاستثمارات السياحية 3

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار و أنواعه 3

المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي 9

المطلب الثالث : استراتيجية و مجالات الاستثمار السياحي: 15

المبحث الثاني : دور البنوك في تمويل الاستثمار السياحي. 20

المطلب الأول : نشاة البنوك وتطورها..... 20

المطلب الثاني : مفهوم التمويل وأشكاله. 25

المطلب الثالث : تطور النظام البنكي وعلاقته بالاستثمار السياحي: 30

الفصل الثاني:

دور البنوك في تمويل الاستثمارات السياحية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفي*BADR* **38**

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية *BADR* وتعريفه: **38**

المطلب الثاني : اهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية *BADR*:..... **41**

المبحث الثاني : مديرية السياحة والصناعة **49**

المطلب الاول : مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالولاية تيارت **49**

المطلب الثاني :البطاقة تقنية حول مديرية السياحة لولاية تيارت **65**

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض إستثماري **67**

المطلب الأول: تكوين ملف القرض الاستثماري. **67**

المطلب الثاني : دراسة وتحليل واقع إدارة العلاقة مع الزبائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت: **69**

المطلب الثالث: تقديم العميل طلب القرض و المؤسسة الطالبة **70**

خلاصة الفصل: **72**

الخاتمة العامة 74

قائمة المصادر و المراجع 78

ملخص

مقدمة

مقدمة

التمويل هو عبارة عن عملية مرتبطة لنشاط المالي. تشمل الأنشطة الاستثمار أو شراء شيء ما أو توفير الأموال لغرض معين. تتمثل الوظيفة الرئيسية للتمويل في مساعدة الشركات أو المستهلكين على تحقيق أهدافهم من خلال توفير رؤوس أموال إضافية. تتطلب عملية اتخاذ القرار المالي وجود مؤسسات مالية، تعرف أيضا سم المؤسسات المصرفية و نسلط الضوء على أهمية تمويل الاستثمارات السياحية التي من الممكن أن تجعل من القطاع السياحي قطاعا استراتيجيا وهاما في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد، وهذا من خلال إبراز المقومات السياحية الهائلة التي تمتلكها ولاية تيارت عامة ودورها عل وجه الخصوص، غير أنه لا يمكن النهوض بهذا القطاع إلا من خلال توفير التمويل الملائم للمشاريع السياحية. ولتوضيح ذلك تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم حيث تم التوصل إلى نتائج خلصت في جلّها إلى أنه: يُعد التمويل السياحي كشرط أساسي لرفع تحد ت المشاريع السياحية بولاية تيارت، وللقطاع السياحي دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن هنا نتطرق الى الإشكالية التالية :

ما هو دور الذي تلعبه البنوك في تمويل الاستثمارات السياحية في تيارت ؟ وللتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو مفهوم البنوك؟
- ما مفهوم الإستثمار السياحي؟
- ما هي آليات تمويل الاستثمارات السياحية من طرف البنوك؟

أ– فرضية الدراسة:

سعيا منا للإجابة عن الأسئلة المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- يتمثل الاستثمار السياحي في رأس المال المستثمر في قطاع السياحة.
- تمول البنوك الاستثمارات السياحية عن طريق القروض المصرفية.

2 – أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية لغة تكمن في إبراز الدور الذي تساهم به البنوك في تمويل الإستثمارات السياحية من خلال تقديم قروض متوسطة الأجل.

3 – أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف تتمثل في:

إبراز دور البنوك مصدرا لتمويل المشاريع و الإستثمارات السياحية.

إبراز أهمية الإستثمارات السياحية في جلبها للمداخيل وآليات تمويلها.

4 – أسباب إختيار الموضوع:

ترجع أسباب إختيار الموضوع غلى:

- إثراء المكتبة ذا الموضوع نظرا لكون الموضوع لم يتناول بكثرة.
- نظرا لإنخفاض أسعار النفطفي السنوات الأخيرة وإعتماد الجزائر بشكل كبير عليها أدى إلى تراجع مداخيلها أرى من بين البدائل الإهتمامبهذا الموضوع الذي يتناول جانب الإستثمار السياحي كبديل للنمو لإقتصاد.

حدود الدراسة

الحدود المكانية :

تطبقنا للدراسة في التركيز على وسط ولاية تيارت حيث توجهنا الى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيارت المتوقع في حي الملعب قايد أحمد .

حدود زمانية: لقد كانت مدة التربص 15 يوما متاليا في كل الفروع و القطاعات الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و خاصة قطاع الاستثمارات السياحية .

6 – منهجية الدراسة:

لدراسة الموضوع وفي سبيل الإجابة عن الأسئلة المطروحة، إعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته وطبيعة الموضوع، وذلك خلال التطرق للمفاهيم المتعلقة لبنوك الإستثمار السياحي، كما سنتبع المنهج التاريخي من خلال عرض التطور التاريخي للبنوك التجارية.

لإضافة إلى ذلك سنعتمد على منهج دراسة حالة فيما يخص لجانب التطبيقي، حيث سنقوم بحساب بعض المؤشرات المالية للميزانية.

7–هيكل الدراسة:

للتماشي مع المنهج المتبع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي :

تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية البنوك، وكذلك موارد وإستخدامات البنوك ووظائفها ، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى مدخل حول الإستثمار، مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي، ثم في الأخير آليات تمويل البنوك للإستثمار السياحي،أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم عملية منح الإئتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم تطرقنا إلى دراسة حالة قرض إستثماري.

8 –صعوبات البحث:

تعرضنا لجملة من الصعو ت هي:

- ندرة المراجع التي تتحدث عن الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات والو ئق من البنك.
- ضيق الوقت بسبب خر في الحصول على المعلومات.

9 – أدوات الدراسة

إعتمد في هذا البحث على مجموعة من الأدوات تتمثل في:

- جملة من الكتب للغة العربية والفرنسية، لإضافة إلى مجموعة من مذكرات، بعض الملتقيات، مجلات ،مواقع إلكترونية.

مجموعة من الو ئق الخاصة لبنك متمثلة في دراسة تكنو اقتصادية ودراسة ملف قرض .

الفصل الأول

عموميات حول الاستثمار السياحي و البنوك

تمهيد :

يعتبر الاستثمار السياحي من أهم الموارد السياحية لتوليد رأس المال الأجنبي و هيل القوى العاملة من خلال التنويع وجلب الخبرات في مجال السياحة مما يؤدي بدوره إلى التدفق النقدي وز دة مجالات التوسع في صناعة السياحة.

لهذا السبب، لإضافة إلى التعريف لمفاهيم الأساسية للاستثمار السياحي، سيناقش هذا الفصل أيضًا مقدمة الاستثمار، وأخيراً يناقش آلية تمويل البنوك الاستثمارية السياحية.

المبحث الأول : الاستثمارات السياحية

يعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية، و يشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع لمنفعة المادية على أصحاب المشروع و يؤثر إيجا على الاقتصاد الوطني.

حيث نتطرق الى الاستثمارات السياحية، مفهومها و انواعها لاضافة الى مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي .

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار و أنواعه .

الاستثمار هو استخدام رأس المال لشراء أصول تنتج دخلاً، أو لاستخدامها للحصول على مكاسب رأسمالية. ويمكن القول إن الاستثمار هو عملية توظيف الموارد الاقتصادية (المالية والعقارية والبشرية والتقنية) في نشاط يحقق عوائد مالية أعلى من التكاليف اللازمة لتحقيقه.

أولا : الاستثمار

يقصد لاستثمار في اللغة، مصدر استثمر يستثمر و هو الطلب بمعنى طلب الاستثمار، و أصله من الثمر و هو له عدة معان منها ما يحمله الشجر و ما ينتجه، و منها الولد، حيث يقال: الولد ثمرة القلب، و منها أنواع المال.

و يقال: ثمر (بفتح الميم) الشجر ثمورا، أي ظهر ثمره، و أثمر الشيء أي أتى نتيجته، و أثمر ماله (بضم اللام) أي كثر، و يقال استثمر المال و ثمره (بتشديد اليم) أي استخدمه في الإنتاج.

أما الاستثمار في الاصطلاح فيقصد به: "استخدام الأموال في الانتاج إما مباشرة بشراء المكائن و الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة براء المكائن و المواد الأولية، و إما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم و السندات ".

و يقصد لاستثمار في المعنى الاقتصادي : " توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية و اجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأس المال جديد، و رفع القدرة الانتاجية أو تجديد و تعويض رأس المال القديم[1] "

أ- تعريف الاستثمار :

يعرف الاستثمار نه : "هو عبارة عن تخصيص الأموال لشراء سلع إنتاجية بغية الإنتاج سلع أو خدمات و هذا يفسر لنا من الناحية المالية لتخلي عن إيرادات مالية سائلة أملا في الحصول على إيرادات أخرى في فترات زمنية متعاقبة "[2].

ثانيا : أنواع الاستثمار و ادواته

1_انواع الاستثمارات:توجد أنواع متعددة للاستثمار تعتمد على معايير مختلفة لتصنيفه ، نذكر منها:

_ الاستثمار المباشر /الاستثمار الغير مباشر /الاستثمار الوطني (استثمار وطني عام / استثمار وطني خاص)

_الاستثمار الأجنبي (استثمار أجنبي مباشر / استثمارات المناطق الحرة)

_استثمار المحفظة

_استثمار عام

_استثمار خاص

_الاستثمار المشترك

_الاستثمارات الإحلالية

_الاستثمارات التوسعية

_الاستثمارات الاستراتيجية

[1] قاسم يف علوان ، إدارة الاستثمار : بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2009 ، ص29.

[2] جمال الز تي ، تنظيم و إدارة الاستثمار مؤسسة ، شباب الجامعة ، اسكندرية ، مصر ، 2017 ، ص 6.(بتصرف)

_الاستثمارات المنتجة و الغير منتجة

_الاستثمار البشري

_الاستثمار التجاري أو الإدعائي

_الاستثمار الحقيقي

_الاستثمار المالي

_الاستثمار قصير الأجل

_الاستثمار طويل الأجل

_الاستثمار ذو العائد السريع

_الاستثمار ذو العائد البطيء

_الاستثمار التلقائي

2_أدوات الاستثمار:تعرف أداة الاستثمار نها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، و يطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار *investîmes media*، و أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة كثيرة جدا منها:

_الأوراق المالية

_العقارات المباشرة و غير المباشرة

_السلع

_المشروعات الاقتصادية

_العملات الأجنبية

_المعادن النفيسة

_صناديق الاستثمار

ثالثا : أهمية الاستثمار و أهدافه :يمكن توضيح اهمية الاستثمار واهدافه في ما يلي:

1_أهمية الاستثمار: تتمثل أهمية الاستثمار فيما يلي :

_ز دة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلى ز دة الدخل القومي و ارتفاع مستوى نصيب الفرد منه و لتالي تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

_توفير الخدمات للمواطنين و المستثمرين.

_مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة و من ثمك محاربة الفقر و الجهل و بعض أشكال التخلف.

_مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية[1] .

_إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات و المعدات و ز دة التكوين الرأسمالي.

_توفير التخصصات لمختلف الفنين و الإداريين و العمالة الماهرة.

الاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة لنظر إلى ثير المحيط الاقتصادي و المالي و لتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، و يفتح ب المنافسة في السوق التجارية، و المؤسسة التي لا تستمر محكوم عليها لزوال و التوقف عن النشاط ، لأنها لا تقوى على منافسة و مسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتوجات[2] .

2_ أهداف الاستثمار:

تتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكا ت المالية المتاحة للمستثمر و طبيعة طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية و فرص الاستثمار المختلفة و ما يسود من مناخ

[1] مروان شموط ،كنجو عبود كنجو ، المرجع السابق، ص 10.

[2] منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 20.

استثماري في محيط نشاطاته و أخيرا ما يميز به شخصيا أو يعتمد عليه من قدرات ، أجهزة إدارية ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف الآتية [1]:

_**تحقيق عوائد مستقرة**:أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة، و هنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية ، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها من جانب و تتجاوز التكاليف الفرضية المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب أخر .

-استمرار السيولة النقدية

رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر الاعتيادي إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب، منها:

_تغطية النفقات الجارية بعمليات التشغيل و الصيانة و التصليح و التطوير.

_إبقاء الديون المستحقة و بنفس العملات (الوطنية أو الأجنبية) التي تم تمويل هذه الديون بها.

_مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري و مواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يجري الاستثمار في إطار مؤسسي .

-المخاطرة و سلامة رأس المال: مخاطر رأس المال والسلامة

الاعتبار الأول للمستثمرين هو مقدار المخاطرة التي هم على استعداد لتحملها. لمقارنة مع بيئة سوق رأس المال الفعالة، تميل المخاطر إلى أن تسير جنبًا إلى جنب مع الأداء. يعتقد معظم المستثمرين أن أولئك الذين يجدون ستمرار عوائد عالية تصل إلى 20٪ أو أكثر معرضون لخطر أكبر من المعتاد، و لنسبة إلى قلة من المستثمرين الحكماء الذين يمكنهم تحقيق هذا العائد، يعتقدون أن معظم العوائد التي يحققها يمكن تحقيقها. عوضهم عن المخاطر [2].

[1] هوشيار معروف ، الاستثمارات و الأسواق المالية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 20.

[2] مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة الاستثمار و المحافظ الاستثمارية ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2010 ، ص26.

-استمرار الدخول و زيادتها بوتائر متصاعدة

ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية و لتوكيد رغباته في رفع مستو ت معيشة و ثم قدراته الإنتاجية، و يمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة [1].

- **الاهتمامات الضريبية:**تميل خطط الاستثمار إلى الاعتماد على قوانين الضرائب، والتي تنعكس في أهداف المستثمرين. من حية أخرى، يستثمر المستثمرون ذوو الضرائب المرتفعة هداف استثمارية مختلفة عن مستثمري الضرائب المنخفضة. الأشخاص الذين يمكنهم التمتع لإعفاء الضريبي لأن المستثمرين الخاضعين للضريبة يخضعون للضريبة. يفضل بعض الأشخاص العناصر عالية القيمة، مثل السندات البلدية التي لا تفرض ضرائب على الفائدة أو الاستثمارات المعفاة من الضرائب والمقيدة لضرائب.

- **العوامل التشريعية و التنظيمية:** إن عملية الاستثمار و الأسواق المالية بشكل عام منضمة بشكل عالي و تعمل في ظل القوانين و التشريعات، إلا أنه نجد في بعض الأحيان أن هذه القوانين تعطل أو تعيق تحقيق استراتيجيات الاستثمار سواء كان ذلك للأفراد أو المؤسسات مما يتطلب معه مراعاة تلك القوانين و الأنظمة عند بناء أهداف الخطة الاستثمارية للمستثمر [2].

- **الربح:**الربح هو العامل الأساسي في اتخاذ قرارات الاستثمار، ولكن يجب التمييز بين الأر ح المحققة والمتوقعة. كلاهما يحفز شهية الاستثمار، ولكن بدرجات متفاوتة. أيضًا، يجب أن يكون هذا الربح في شكل تدفق مستمر ومستمر. وهنا يجب الانتباه إلى مسألة صافي القيمة الحالية. لنسبة للدخل، لن يستثمر المستثمرون إذا كان صافي الربح من الاستثمار لقيمة الحالية أكبر من تكلفة الاستثمار، حيث تحافظ هذه المداخيل على القوة الشرائية.[3].

[1] هوشيار معروف ، المرجع السابق ، ص 30،31.

[2] مؤيد عبد الرحمان الدوري ،، إدارة الاستثمار و المحافظ الاستثمارية، المرجع السابق ، ص 29.

[3] بن ضيف عد ن ، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الاسلامية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2013 ، ص 25 .

– **الرغبة في اتساع الطلب المحتمل التقدم التكنولوجي**: إذا توقع المستثمر أو المنتج لأي سلعة أن هناك ز دة في الطلب على سلعته التي ينتجها، فإنه يتوسع في قدرته الإنتاجية لأن الهدف الأساسي هو إشباع الطلب المحتمل أو المحافظة على نصيبيه في السوق .

– **الهدف الشخصي**: يتمثل هذا الهدف في طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ، و لتوكيد رغباته في رفع مستو ت معيشته و هذا الهدف يشمل كافة الناس دون استثناء سواء كانوا منتجين أو عاطلين.[1]

– **التقدم التكنولوجي**: و قد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى فتح مجال من مجالات الاستثمار، وذلك بفتح وحدة انتاجية تنتج هذه الآلات المتطورة أو عادة تغيير الآلات القديمة خرى حديثة، وذلك من أجل البقاء في السوق أو ز دة حصته السوقية.

– **المحافظة على قيمة الموجودات و عددها**: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثمار حتى لا تنخفض قيم موجوداته (ثروته) مع مرورا الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار [2].

المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي

من بين العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلاد، تي قطاع الاستثمار السياحي هميته الكبيرة المؤثرة. إذ يعد الاستثمار السياحي عاملاً أساسياً وفعالاً في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم بشكل كبير في تحقيق الازدهار الاقتصادي وتوفير فرص العمل للمجتمع المحلي.

أولا : مفهوم الاستثمار السياحي و أهميته:

1_مفهوم الاستثمار السياحي:يوجد العديد من تعاريف الاستثمار السياحي والتفاوت بينها، ولتوضيح هذا الاختلاف، سنقدم عددًا من الأمثلة المذكورة في الأدبيات العملية والمهنية العربية والدولية، ثم نعقب عليها بعددٍ

[1] بن الضيف عد ، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الاسلامية دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، ط01 ، 2013 ، ص 26.

[2] طاهر حيدر حردان ، أساسيات الاستثمار ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009 ، ص 16 .

من الملاحظات والتحفظات التي يمكن أن تثار حولها، وذلك تمهيدا لعرض مفهوم الاستثمار السياحي الذي تتبناه هذه الدراسة. ويمكن ذكر بعض التعاريف الأساسية المذكورة، وهي: [1]

ـــالاستثمار السياحي هو " ذلك الجزء من القبلية الانتاجية الأنية الموجهة إلى تكويم رأس المال السياحي سواء المادي أو البشري، بغية ز دة طاقة البلد السياحية، كالفنادق والمدن السياحية والمطاعم والطرق والنقل السياحي".

"هو الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، و هي تشمل الاستثمار في المقومات و الإمكا ت الرئيسية لصناعة السياحة، التي يمكن إجمالها ضمنها في محورين أولهما : الاستثمار في التجهيزات و التسهيلات و المرافق السياحية، التي تعرف اصطلاحا لخدمات السياحية، و التي تضم الاستثمار في خدمات الإقامة و الإعاشة و التسهيلات الترفيهية، و خدمات النقل السياحي، و خدمات مراكز الاتصالات و الاستعلامات السياحية. و نيهما: الاستثمار في الموارد السياحية، و يتمركز في مواقع و أماكن و مباني التراث الثقافي و العمراني، لإضافة إلى أماكن و مراكز و مواقع التراث الطبيعي."

على ضوء التعريفات السابقة، يمكن أن نعرف الاستثمار السياحي نه: " سلسلة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد أوجه و مجالات الإنفاق و التمويل الاستثماري، الهادفة إلى تطوير و تحسين مكو ت المنتج السياحي، ليلائم الطلب المتوقع عليه ، بما يخدم أهداف التنمية السياحية المستدامة والمؤولة، في ظل ظروف بيئية ذات أبعاد اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و حضارية و مادية شديد التعقيد، بما يضمن تعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى الاقتصادي، و هو ما يستلزم تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في إطار رؤية اقتصادي كلية". [2]

[1] مصطفى السيد أحمد مكاوي ، الاستثمار السياحي في مصر و الدول العربية الأهمية و التحد ت و رؤية التطوير ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث العملية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2014 ، ص 14 .

[2] مصطفى السيد أحمد مكاوي ، الاستثمار السياحي في مصر و الدول العربية الأهمية و التحد ت و رؤية التطوير ، نفس المرجع السابق ، ص 16.

ثانيا : أهمية الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي من النشاطات التي تجلب المداخيل للبلد دون الحاجة لشحنها و توصيلها للمستهلك، ذلك أن السائح تي إلى الموقع السياحي و يشتري مجموعة متنوعة من السلع و الخدمات

في البلد المضيف، و هذا الواقع يولد أنماط من المنافع و التكاليف تختلف اختلاف ما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج تصل إلى المستهلك و تتمثل أهمية الاستثمار السياحي في ما يلي: [1]

أن الاقتصاديين السياحيين لا يدعون إلى الاستثمار السياحي في القطاع السياحي دون الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى،و بذلك ترفض التنمية أحادية الجانب و ندعوا إلى الاستثمارات السياحية في القطاع السياحي عتباره قطاع نشيط و كثيف التشابك القطاعي ان يحرك الدورة الاقتصادية و ان تكسر سلسلة الفقر من جانب قلة الطلب و تسمح لتالي بتنشيط من الخارج يترتب عليه تحريك قطاعات إنتاجية مختلفة.

أن أحد العوامل الهامة لجذب السياح هو توفير أنواع عديدة من الخدمات و المرافق بمستوى عالي من الكفاءة، فالسائح يقبل على البلدان التي يمكن أن تتوافر فيها مطارات و موانئ حديثة تقدم له الخدمات اللازمة، مثل الخدمات المصرفية و خدمات الاتصال و غيرها بكفاءة و سرعة كما أنه يتوقع عند إقامته في بلد ما أن تتوافر وسائل المواصلات الكافية و المريحة، و أماكن الإقامة اللائقة، و طرق الاتصال السريع[2].

بعبارة أخرى، فإن السائح يقصد بلدا معينا للاستجمام و الراحة، و لا للبحث عن المتاعب في هذا المجال المهم يظهر مدى أهمية الاستثمارات السياحية، فهي تعمل على:

أ. جذب أعداد أكبر من السياح .

ب. ز دة عدد الليالي التي يقضيها السائح في البلد .

ج. ز دة معدل إنفاق السائح .

---

[1] مثنى طه الحوري ، اقتصاد ت السفر و السياحة ، مؤسسة الوراق و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 22.

[2] اسماعيل الد غ ، إلهام خضير شبر ، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي و التمويل ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015 ، ص 146 ، 145.

و لتالي الحصول على دخل أكبر من النشاط السياحي .

_إن العديد من الاقتصاديين المعارضين يحملون الاستثمارات السياحية أعباء كثيرة ، فمنهم من يحمل تكلفة انشاء المرافق العامة من طرق و سكك و مشاريع الماء و الكهر ء و غيرها ، للاستثمارات السياحية، بمجرد أنها تستخدم أو تستفاد من جزء منها، و لكن هذه الحسا ت مخطئة و من الممكن الاعتماد على تحليل التكلفة الربحية كمعيار اقتصادي لحساب التكلفة الجزئية التي تتحملها الاستثمارات السياحية من جراء إقامة المرافق العامة.

_هذا و تعتبر الاستثمارات السياحية مسألة هامة لما تحتله السياحة من مكانة رزة في تطور المجتمع لما لها من أ ر إيجابية على مسألتي التطور الاجتماعي و نمو الدخل القومي، فهي المجال الذي تنتعش فيه الخدمات العامة و تتهيأ من خلاله مرافق عصرية للراحة و التسلية لعموم المواطنين إضافة إلى أنها وسيلة فعالة للتعريف بتراث و حضارة القطر و جذب السياح من الخارج.

_و أخيرا و من أهم ما يبرز أهمية الاستثمار السياحي، هي الآ ر المباشرة و الآ ر الغير مباشرة التي تعكسها الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية و الاقتصاد القومي [1].

ثالثا : خصائص و أهداف الاستثمار السياحي :

1_ خصائص الاستثمار السياحي : تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص، وتتمثل أهمها في:

_الاستثمارات السياحية تكون في اصول بتة و لمدة طويلة من 20 سنى إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية و اجتماعية ذات مخاطر متفاوتة . [2]

_تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي .

_تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة ، و لا يمكن نقلها من مكان لأخر

[1] اسماعيل الد غ ، إلهام خضير شبر ، نفس الرجع ، ص 148 ، 147.

[2] سعيداني رشيد ، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد 2 ، جوان 2017 ، ص 7.

_يمكن أن يكون محفزا لتنمية مناطق غير مية أو أقل نموا [1]

✓ تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة و نظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من رؤوس الأموال الصغيرة و المتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي[2].

2- أهداف الاستثمار السياحي:

يسعى المستثمر السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، حفاظا على مكانته و لتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين ، و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

2_1أهداف اقتصادية: تتجلى الأهداف الاقتصادي للاستثمارات السياحية فيما يلي:

✓ توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي و ز دة الطاقة الانتاجية في أي دولة من الدول.

✓ خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد و تنشط الدورة الاقتصادية.

✓ تنمية و هيل مناطق الجذب السياحي بهدف ز دة العائدات السياحية التي تساهم في ز دة الدخل القومي و تحسين ميزان المدفوعات .

2_2أهداف سياسية:

تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية في :

✓ رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال ز دة القدرة الأمكنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي.

---

[1] محمود فوزي أحمد لبسخاوي و آخرون ، أثر الاستثمار السياحي على تنوع المنتج السياحي لتطبيق على الوادي الجديد ، مشروع التخرج الجامعي ، 2012 ، جامعة المنوفية كلية السياحة و الفنادق قسم الدراسات السياحية ، بدون بلد النشر ، ص 20.

[2] الطيب داودي ، عبد الحفيظ مسكين ، الاستثمار السياحي ففي المناطق السياحية ، دراسة حالة ولاية جيجل ، ورقة بحثية ، الملتقى الدولي بعنوان : الاستثمار السياحي لجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي ، ص 9.

- ✓ تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول و المنظمات الأخرى .
- ✓ تغيير سلوك الأفراد و انتظامهم في المنظمات و المشروعات ، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن .

3_2أهداف اجتماعية:تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى:

- ✓ رفع مستوى المعيشة.
- ✓ سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية و هذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي.

لإضافة إلى:

_خلق مناصب شغل مباشرة: و يقصد بها المناصب السياحية للمنشأة في القطاع السياحي و الخاصة بهياكل الاستقبال، كالفنادق، و المطاعم .... الخ

_خلق مناصب شغل بطريقة غير مباشرة: عن طريق تفعيل القطاعات المرتبطة لاستثمار السياحي خاصة تلك المتعلقة لنقل المطاعم، التكوين الصناعات التقليدية[1].

4_2أهداف الاستدامة البينية: إن أهداف الاستدامة البينية مرتبطة بصورة رئيسية لمحافظة على خصائص البيئة الطبيعية و موارد التراث الثقافي و الطبيعي، و حمايتها من التعرض لأي خلل و أ ر سلبية تجة عن الاستثمار في القطاع السياحي و حركة السياحة، و في هذا الإطار لا بد من العناية سس التنمية السياحية المستدامة و قواعدها و مبادئها ، التي تراعي الاستغلال الأمثل للموارد الثقافية و الطبيعية، لاحتياجات الجيل الحالي و مراعاة أجيال المستقبل فأهداف الاستثمار في القطاع السياحي فيما يتعلق لاستدامة البينية التي تعمل على تحقيق الأتي:

_منع أي تغير في البيئة أو تشويهها أو استنزاف مواردها،

_المحافظة على مكو ت البيئة و ايكولوجية المكان، الذي هو عبارة عن التفاعل بين الإنسان و البيئة.

[1] رضا صاحب أبو أحمد ، وادي السلام بين الواقع الفعلي و الاستثمار المستقبلي ، قسم العلوم المصرفية ، ص 9.

_الاهتمام و العناية بقضا التلوث المائي و الهوائي و الصوتي و التلوث البصري.

_وضع خطة إدارة المواقع التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة من خلال الاستثمار في القطاع السياحي[1].

المطلب الثالث : استراتيجية و مجالات الاستثمار السياحي:

أولا : استراتيجية الاستثمار السياحي: وفقا لخطط التنمية الوطنية يلاحظ أن كل دولة تقوم بوضع استراتيجية الاستثمار السياحي الخاص بها التي تناسب طبيعة ظروفها السائدة، و في كل الأحوال فإن استراتيجية الاستثمار السياحي يجب ان خذ بعين الحسبان الاعتبارات التالية [2]:

_تحديد المشروعات السياحية عتبارها جزءا من خطة سياحية تنموية.

_اختيار المشروعات السياحية وفقا لدراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية و النطاق الزمني للخطة.

_إعطاء الأولوية لمصادر التمويل الوطني لاعتبار أن لها الأفضلية على بقية المصادر التمويلية الأخرى.

_تطوير الهياكل التشريعية و الإدارية المساندة للمشروعات السياحية.

_التعرف إلى المزا و الحوافز المتاحة للمشروعات الاستثمارية السياحية، بما يتناسب مع الاحتياجات الاستثمارية.

_قابلية المشروعات المختارة للتطبيق و التوظيف.

[1] عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني ،كباشي حسين قسيمة ، الاستثمار السياحي في محافظة العلا بحث مقدم إلى الهيئة العامة للاستثمار و الأ ر ، مركز المعلومات و الأبحاث السياحية ، الر ض ، السعودية ، 2008 ، ص 20.

[2] عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني ،كباشي حسين قسيمة " الاستثمار السياحي في محافظة العلا "" بحث مقدم من الهيئة العامة للسياحة و الآ ر ، مركز المعلومات و الابحاث السياحية ، المملكة العربية السعودية ، 2008 ، ص 16.

إن انتهاج استراتيجية فاعلة للاستثمار السياحي في المجالات السياحية المتعددة و المتنوعة، تراعي النقاط و التوجيهات المذكورة أعلاه، من المأمول ان تقضي ايجابيا إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية، خاصة في ما يتعلق ستدامة الموارد البيئية.

1_مراحل تخطيط الاستثمار السياحي :

قصد إنجاح الاستثمار السياحي لا بد أمن يكون انجازه عبر مراحل مهمة مدروسة بشكل دقيق و تتمثل في:[1]

_تقييم العرض و الطلب.

_تحديد دقيق للأهداف.

_تحديد منطقة الاستثمار السياحي.

_ملائمة البنية الفوقية و البنية التحتية.

_تخطيط تمويل الاستثمار السياحي.

مع الإشارة أن هذه المراحل لا يمكنها أن تنجح إلا اذا رافقتها مجموعة من العوامل تتمثل على الخصوص في:

_تخطيط الموارد البشرية المتخصصة في النشاط السياحي.

_التنظيم الإداري المحكم الذي يمكنه تسيير الاستثمارات السياحية بشكل سليم يتماشى مع الأهداف المسطرة.

_المراقبة المستمرة لإنجاز الاستثمار السياحي خلال مراحل تنفيذه و تقييم فعاليته و مردوديته.

2- محفزات و معوقات الاستثمار السياحي :

1-2- المحفزات : و تتمثل العوامل المحفزة للاستثمار السياحي فيما يلي:

[1] - لطرش جمال و بوحبة سعاد " التدريب السياحي لموارد البشرية كعامل من عوامل نجاح الاستثمار السياحي " مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول ، "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول "جامعة الصديق بن يحي ، جيجل ، 10/9 نوفمبر 2016 ، ص 5.

- **العوامل البشرية**: و تتمثل في الوعي البشري و الثقافي لسياحة، اليد العاملة المؤهلة.....الخ .

- **العوامل الاقتصادية**: و تتمثل في الاستقرار الاقتصادي، كبر حجم السوق السياحية..... الخ.

- **العوامل السياسية**: و تتمثل في توفر الاستقرار الأمني و السياسي، الإدارة السياسية لتطوير الصناعة.... الخ.

- **العوامل القانونية و التشريعية**: و تعتبر هذه العوامل ذات أهمية فهي تتمثل في مختلف القوانين و التشريعات التي تدعم و تخدم الاستثمار في القطاع السياحي، إضافة إلى سن قوانين تحمي المستثمر في هذا المجال.

- **العوامل الطبيعية**: و تتمثل في مدى وفرة الموارد الطبيعية التي تشجع الاستثمار، توفر الإمكا ت المتعلقة لبنية التحتية من شبكات نقل و اتصالات و غيرها من الخدمات، الإرث الثقافي و المعالم التاريخية ... الخ.

2-2- المعوقات : لعل من أهم معوقات الاستثمار السياحي ما يلي:[1]

_عدم وجود قوانين واضحة في مجال الاستثمار السياحي،

_قلة الشركات المتخصصة في الاستثمار في القطاع السياحي في الدول النامية،

_مشكلة العقار السياحي و عدم توضيح مناطق التوسع السياحي للعديد من المناطق،

_تدهور البنية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي مما يؤدي إلى ز دة تكاليف الاستثمار و لتالي انخفاض الأر ح، ارتباط الاستثمار السياحي لبيئة السياسية و الأمنية مما يجعله كثير المخاطر خاصة في البلدان غير المستقرة، صعوبة تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية و تهرب البنوك من تمويلها، لأن العائد يتحقق بعد مدة طويلة مقارنة لاستثمارات الأخرى،نقص اليد العاملة المؤهلة في هذا القطاع.

[1] كمال "واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس " المرجع السابق ، ص 46

ثانيا: مجالات الاستثمار السياحي.

إن التشابك القطاعي الكثيف لصناعة السياحة مع القطاعات الأخرى ، يجعل عملية رسم حدود واضحة للاستثمار السياحي مسألة صعبة و معقدة و لكن على الرغم من ذلك فهناك شبه اتفاق لدى المتخصصين على مجالات الاستثمار السياحي تتحدد بما تي:

1_مجال الإيواء السياحي: و يضم الفنادق و اؤوتيلات ، الدور السياحية، دور الاستراحة، المجمعات السياحية، المدن و القرى السياحية الشقق، الكابينات، المجمعات و المخيمات السياحية، و غيرها من أماكن الإيواء المختلفة.

1_1مجال اللهو و الترفيه: و يضم صالات الألعاب، المقاهي، المطاعم السياحية، المسابح، الحمامات ذات المياه المعدنية، مصحات المياه، المتنزهات، مدن الألعاب، الحدائق العامة و غيرها.

1_2مجال النقل و المواصلات و الاتصالات:يشمل ما يلي:

_استثمارات مخصصة لإقامة المرائب و المحطات و أماكن الوقوف السيارات، الأرصفة النهرية والبحرية و أماكن وقوف العبارات، و الزوارق السياحية، و المطارات و ملحقاتها، محطات القطارات و ملحقاها، الموانئ البحرية و ملحقاتها.

_استثمارات مخصصة لإنشاء الطرق البرية و النهرية المخصصة لخدمة الأغراض السياحية.

_استثمارات مخصصة لشراء و صيانة و جير السيارات و المراكب العبارات و الزوارق والطائرات و القطارات المخصصة للأغراض السياحية.

_استثمارات مخصصة للإقامة البريد و التلغراف و الهواتف الأرضية و النقالة و الانترنت، ضمن المواقع السياحية.

1_3مجال البني الارتكازية السياحية: و تضم شبكات المياه العذبة، المجاري،الكهر ء، الغاز، الطرق، الجسور ... الخ، من المشاريع التي تخدم السياح و تلبي حاجاتهم العصرية، لإضافة إلى الاستملاكات للأراضي المخصصة للمشاريع السياحية .

4_1مجال الترويج و الإعلام و التسويق السياحي: و تضم مكاتب الاستعلامات السياحية، المكاتب والشركات السياحية، الانفاقات المخصصة لطبع الكراسات و البوسترات السياحية، و كل رأس مال يستخدم لخدمة الإعلام و التسويق السياحي.

5_1مجال التعليم و التدريب و البحث السياسي: و يشمل المدارس و المعاهد و الكليات و الجامعات السياحية و الفندقية، و ما ينفق على الدراسات التدريبية، إفادات الكوادر السياحية للخارج، و ما يتفق على استقطاب الخبراء الأجانب المتخصصين لسياحة و الفنادق للاستفادة من خبراتهم في مجال التعليم والبحث العلمي السياحيين و ما ينفق على إقامة الندوات السياحية، و ما ينفق على إعداد الأبحاث السياحية.

6_1مجال الإحصاء و المسح الإحصائي: و يشمل الانفاقات التي تخصص لأغراض المسح السياحي، و إعداد حجج إحصاءات عن النشاط السياحي و الفندقي، لإضافة إلى ما ينفق على التعاقد مع المنظمات الدولية في هذا المجال.

7_1مجال الإدارة و السياحة:ويشمل إنشاء و جير و صيانة البنا ت و العمارات المخصصة للإرادات السياحية (سواء كانت وزارة أم مؤسسة أم هيئة) و مكاتبها و مستلزمات العمل الإداري من أجهزة و معدات[1].

8_1الاستثمار في مجال الثورة السياحية: و يتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي و موارده المتمثلة في: [2].

_مواقع التراث الثقافي ، مواقع التراث الطبيعي .

[1] اسماعيل الد غ ، إلهام خضير شبر ، المرجع السابق ، ص 137 ، 138.

[2] سامية ابريعم ، زينب قريوة ، المقاولاتية و مشاريع الاستثمار السياحي في الصحراء وفق معاييرالحكومة الاجتماعية ، مجلة المال و الأعمال ، جوانت 2017 جامعة سكيكدة ، الجزائر ، ص 238.

المبحث الثاني : دور البنوك في تمويل الاستثمار السياحي.

لز دة المؤسسات وتوسع حجمها وتنوع نشاطها أدى إلى احتياجها إلى النقود، حيث تعددت نشاطات البنوك بشكل كبير وتناولت بذلك عمليات إقراض الأفراد وكذا الحكومات، وهذا تم إنشاء بنوك لتداول الأموال .

المطلب الأول : نشاة البنوك وتطورها.

يمكن أن تختلف تعاريف البنوك نبعا لمنظور تناولها أو حسب القوانين و الأنظمة التي تحكم أعمال البنوك و هذه القوانين تتباين من بلد إلى آخر، كما قد تختلف حسب طبيعة نشاط البنك لهذه توجد صعو ت في تحديد تعريف شامل.

أولا : ماهية البنوك:هي مؤسسات مالية وسيطة تسهل عملية العرض والطلب على النقود،

1. **تعريف البنك**: وردت عدة تعاريف للبنك منها : إن البنك كلمة بنك بنكو *BANCO*

أصلها إيطالي ومعناها مصطبة "*BANC* وهي المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى ليصبح المنضدة" *CORNPTION*وهو الموضع التي يتم فيه [1] عملية المتاجرة لنقود. أما لعربية فيقال: صرف، صارف والصراف الد نير بدراهم أو د نير سواها والصراف و الصيرف، والصيرفي جمعها صيارفة هو يباع النقود بنقود غيرها، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، والمصرف هي كلمة محدثة جمعها مصارف وتعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض. ويمكن تلخيص كلمة بنك ببضع كلمات، هو يقبل الأموال من الذين لديهم الأموال الفائضة عن حاجتهم، وبذلك يكون مدينا لهم بقيمتها ويعيد تقديمها لآخرين يحتانجوها لكي يستفيدوا منها وبذلك يكون دائنا لهؤلاء [2]الآخرين بقيمتها " وهكذا فان البنك يتاجر حقيقة لديون. إذن ختصار فهو يستلم ويسلم الأموال. كما يعرف على أنه" مؤسسات وسيطة تعمل على تعبئة الموارد المالية من النقود والأدوات الاستثمارية وتحويلها من أصحاب الفوائض ما بين الفوائد التي تتحملها هذه المؤسسات والفوائد التي تحصل عليها عند [3] الإقراض. كذلك هو عبارة عن"تلك المنظمة التي تتبادل المنافع

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الدار الجامعية، 1988، ص 54

[2] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية ، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 06.

[3] هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 250

المالية مع مجموعات من العملاء بما لا تتعارض مع مصلحة المجتمع، وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية[1]. يمكن تعريف البنك على أنه " مؤسسة مالية تدخل وتخرج منه الأموال حيث تدخل على شكل ودائع مع الأفراد والمؤسسات الذين لديهم فوائض مالية ويرغبون في إدخالها، وتخرج على شكل قروض للأفراد والمؤسسات الذين لديهم احتياجا وعجز المال[2].

يعتبر البنك منشأة قائمة بذاتها لها وظائفها "إدارية، محاسبية، تسويقية ... الخ " حيث تعمل على جمع النقود الفائضة أو غير الموظفة أو المكتنزة عند أصحاب الفائض المالي من أفراد أو مؤسسات عامة أو خاصة و ذلك بفتح حسا ت خاصة بهم على مستوى البنك ثم يقوم بتوظيف هاته النقود على شكل قروض مهما كان شكلها و مدتها تمنح لأصحاب العجز المالي، و ذلك وفق شروط معينة تحدد على مستوى العقد الموجود بين البنك و المقترض أو تعمل على توظيف تلك الأموال على شكل استثمارات في أوراق مالية (السندات أو الأسهم) نواعها.

يعرف المشرع الجزائري البنك:" شخص معنوي ذو وظيفة معتادة حيث يمارس أساسا عمليات جلب الودائع و منح القروض و تسيير وسائل التوظيف و بيع القيم المنقولة و كل منتوج مالي"[3].

يعتبر المشرع الجزائري البنك شخص معنوي أي المؤسسة أو شركة حيث تقوم بوظيفتها الاعتيادية التالية:

_جمع الأموال من الغير بصفتها ودائع مهما كانت مدتها أو شكلها.

_منح القروض مهما كانت مدتها أو شكلها،

_القيام بعمليات الصرف و التجارة الخارجية مع مراعاة التشريع و التنظيم المعمول به في هذا المجال.

_تسيير وسائل الدفع.

_توظيف القيم المنقولة و جمع عوائدها و الاكتساب بها و شرائها و بيعها.

---

[1] الصيرفي، إدارة المصارف ، دار الوفاء للنشر والطباعة، الإسكندرية،الطبعة الأولى، 2007، ص 20

[2] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2001 ، ص 25 .

[3] قانون 90 – 10 المتعلق بقانون النقد و القرض الصادر في 1990/04/14.

_تقديم الإرشادات و المساعدات و جميع الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاط ز ئن هاته البنوك و ذلك مقابل أجر عمولة.

و من التعريفين السابقين يمكن استخلاص تعريف شامل للبنك :

البنك شخص معنوي يقبل الودائع من الأفراد و الهيئات تحت الطلب أو لأجل، ثم يقوم بمنحها لطالبها في شكل قروض أو سلفات، كما يقوم بتقديم خدمات لز ئنه مقابل أجر أو عمولة.

لتالي يمكن القول بصفة عامة أن "البنوك هي منشأة أو مؤسسة للخدمات المالية يلتقي فيها أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي. "

2_نشأة البنوك و تطورها: كان يقصد بكلمة البنك في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصارفون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيمات بعد لكي يقصد لكلمة المنضدة التي يتم فوقها مد و تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تشتري المتاجر لنقود[1]

فأصل كلمة مصرف مأخوذة من الصرف " بيع النقد لنقد " و يقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف. و لتالي تبين الدلالات اللفظية السابقة أن البنوك انطلقت في الماضي بوظيفتين أساسيتين هما:

- حفظ الأموال و تحمل مخاطر نقلها من مكان إلى أخر.
- إجراء التعاملات المالية و تتضمن القيام عمال الوساطة بين المودعين و المقترضين[2].

و لكن البدا ت الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد (بل العراق القديم) من الألف الرابع قبل الميلاد ، أما الإغريق فقد عرفوا بعد ذلك بدا ت العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة لتبادل العملات و حفظ الودائع و منح القروض ، أما الفكرة الإيجار لنقود فقط بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت أجنبية أو محلية [3].

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، مرجع سابق ، ص 24 .
[2] طارق طه ، البنوك و نظم المعلومات المصرفية ، الاسكندرية ، 2000، ص 12.
[3] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سابق ص 25 .

أما ريخ نشأة البنوك الحديثة فبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث سس أول بنك في مدينة البندقية عام 1157 م و بعد ذلك بنك برشلونة في 1401 م، ثم بنك ر لتو عام 1587 م بمدينة البندقية، ثم بنك أمستردام عام 1609 م و يعتبر هذا الأخير النموذج الذي اتخذه معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أهلته اختلافات الظروف بين دولة و أخرى و هذا البنك أول من اصدر الأوراق البنكوت أما البنوك الأخرى التي سست بعد بنك أمستردام هو بنك هامبورغ لمانيا 1816 م وبنك انجلترا عام 1694 م و بنك فرنسا الذي أسسه بليون عام 1800 م ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا و غيرها من بلدان العالم.

و مجمل القول: إن الظهور الحقيقي لمفهوم الحديث للبنوك كان على يد الصياغة و الصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود لديهم مقابل ايصالات إيداع تلقت قبولا في التداول وفاءا للالتزامات المطلوبة من حامليها و التي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى لشبكات، ثم اخذ هؤلاء الصياغة و الصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء حفظ الأمين، كما اخذوا يتصرفون في جزء من الودائع لديهم لاقتراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا أنه لا يتم سحب الودائع كليا و يترتب عن ذلك بدأ الصورة الحقيقة لأعمال البنوك و هكذا انشأت البنوك بفعل الحاجة إلى تسهيل المعاملات على أساس الأجل و الثقة[1].

و من خلال ريخ نشأة البنوك نلاحظ أنها ورثت فعاليات التاجر و الصائغ اللذان يقبلان الودائع و الصبر في الذي يبادل العملات .

ثانيا : أنواع البنوك: يمكن تقسيم البنوك بشكل عام إلى خمس أنواع رئيسية :

1. **البنوك:** تسمى كذلك ببنوك الائتمان أو بنوك الودائع و تتمثل عملياتها إقراض الأموال للغير، في الغالب قصيرة الأجل و معظمها تخدم قطاع التجارة، و هي تعتمد أساسا على ودائع المودعين.

2. **بنوك الاستثمار:** و تسمى أيضا بنوك الائتمان المتوسط و الطويل الأجل، و عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت، لذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأس مالها لدرجة الأولى و على الودائع لأجل و على الإقراض من الغير لفترة محددة بتاريخ محدد أي السندات، و هي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة إلا أن الفرق هو أن البنك

[1] شاكر القزويني ، مرجع سابق ص 32.

هنا هو الذي يسعى للاقتراض و جلب الوديعة تحت إغراء منح فائدة في حين أن الوديعة لأجل تي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة و الرغبة منه في توظيف ماله، كما تعتمد تلك البنوك أيضا على المنح الحكومية، و كل تلك الموارد التي تقدم ذكرها يجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب إلا بعد تواريخ معروفة مقدما.

3. **منشاة الادخار أو التوفير**:تختص بتجميع مدخرات الأفراد التي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب و خذ شكل دفتر ادخار و قد تكون تلك المدخرات جل (أي مرتبط سحبها بتاريخ) و عندئذ خذ شكل اذو ت أو سندات، و تفعل منشآت الادخار بكل تلك الودائع تعيد تشغيلها لإقراض لأجال مختلفة.

4. **بنوك أعمال**: بنوك ذات طبيعة خاصة و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها فهي تعمل في سوق رأس المال و يتحكم في هذه البنوك البنك المركزي.

5. **البنك المركزي** :البنك المركزي يقف على قمة النظام المصرفي سواء من حية الإصدار النقدي أو من حية العمليات المصرفية، و هو الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

و يتميز البنك المركزي لمميزات الثلاث الرئيسية التالية، و التي تمثل في نفس الوقت وظائفه الأساسية وهي:[1]

أ- **بنك الإصدار** : فهو البنك الذي نفرد بحق إصدار النقود الورقية "البنكوت " كما له الحق وحده صدار النقود المساعدة "المعدنية "، و يقوم البنك بوضع خطة الإصدار و حجم النقد المتداول و يشرف على تنفيذ الخطة، و هو المسؤول عن تغطية العملة الورقية لذهب و العملات الأجنبية.

ب- بنك البنوك :

- ✓ البنوك تحتفظ لديه رصدها النقدية الفائضة عن حاجتها من حقق و ديون للبنوك فيما بينها و ذلك عن طريق المقايضة.

[1] Hollier : le marketing touristique , que sais – je ? édition PUF , 5 eme édition 1996 p 62.

- ✓ تلجأ إليه البنوك في حالة احتياجها للسيولة النقدية لإعادة خصم الأوراق التجارية التي سبق أن خصمتها هي.
- ✓ يقوم بمساعدة البنوك بمد يد العون في أوقات الأزمات.
- ✓ هو المقرض الأخير للنظام الائتماني.

ت- بنك الدولة :

- ✓ هو مصرفها و مستشارها المالي و تحتفظ لديه بودائعها.
- ✓ يقدم لها ما تحتاجه من قروض مختلفة الآجال.
- ✓ مسك حسا ت الحكومة و تنظم عن طريق مدفوعاتها.
- ✓ هو المشرف على الاتفاقيات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج.
- ✓ يتولى خدمة الدين العام.
- ✓ يصدر القروض و السندات و الحوالات و ينظم تصريفها و يشرف على إطفاء القروض و دفع الفوائد.
- ✓ هو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية و ذلك عن طريق التحكم في سعر الفائدة وسعر الخصم و اللجوء إلى سياسة السوق المفتوح .[1]

المطلب الثاني : مفهوم التمويل وأشكاله.

أولا: تعريف التمويل:

تعددت التعاريف ووجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف موحد للتمويل، حيث عرفه حسين على انه توفير المبالغ النقدية اللازمة لتطوير مشروع خاص وعام[(2)].

[1] Hollier : Op cie p 64.

[2]- حسين الهوندي ،مؤسسات النقدية، دار النشر، بيروت ،1980، ص 38.

أما عثمان عرفه على أنه :

كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة، تساعده على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا،في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطية به واتجاهات السوق المالي«[1].

أما *Charles Gobin* عرف التمويل على أنه مجموع العمليات التي تصل خلالها المؤسسة إلى تلبية كل الاحتياجات من رؤوس أموال سواء تعلق الأمر بتخصيص الأولى من الأموال والز دات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط، العامة أو لهياكل المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات هظة من طرف الدولة، الخزينة العامة والخواص....الخ. [2]

ومن جهة عرف درويش رضا وآخرون على أن التمويل هو: » تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة داء أنشطة المشروع المختلفة مما يساعد على تحقيق أهدافه وتحقيق التوازن بين الرغبات التعارضية للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين والمستهلكين«[3].

كما يمكن تعريف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظر ت التي تتعلق لحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات.

ومن التعاريف السابقة فإن التمويل هو إمداد البنوك والمؤسسات المالية للمتعاملين الاقتصاديين والموارد المالية اللازمة عند الحاجة إليها، كما يتكون التمويل من مجموعة الأسس العملية والنظر ت التي تتعلق لحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن الاستخدام من جانب المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين.

---

[1] إسماعيل عثمان حميد ،إدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، طبعة الأولى، 1988، القاهرة، ص 09.

[2] Charles Gobin , Financement, autofinancement et administration, des grandes, Evre prises, Paris .1941, p 286.

[3] درويش رضا وآخرون، اختيار مصادر التمويل ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في إدارة الأعمال فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 04.

ومن كل ما سبق يمكن أن نستخلص أن للتمويل وظائف ومهام أساسية لنسبة لجميع المؤسسات وتتمثل هذه الأخيرة في:

- وضع خطط التمويل وهي وظيفة إدارية تختص بعمليات التخطيط الكيفية للحصول على أموال من مصادر التمويل المختلفة أي اختيار أحسن تغطية مالية للاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة. [1]

- دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة وذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية.

- دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على المواد المطلوبة بحيث تراعي فيه مختلف طرق التمويل، ومن ثم استخدامها بشكل يؤدي إلى ز دة فعالية عمليات وانجازات المؤسسة إلي حد أقصى، وهذا يتطلب المعرفة والدراية لأسواق المالية التي من خلالها تحصل على الموارد المالية.

- اختيار أحسن طرق التمويل حيث يجب دائما الأخذ بعين الاعتبار بوجود عدد كبير من المصادر البديلة التي يمكنهم الحصول منها على الأموال.

ثانيا : أشكال التمويل: يمكن النظر إلى أشكال التمويل من عدة جوانب أهمها المدة التي يستغرقها مصدر الحصول عليه والغرض الذي يستخدم من أجله.

1. أشكال التمويل من حيث المدة: بموجب هذا المعيار تنقسم أشكال التمويل إلى:

1_1تمويل قصير الأجل: يقصد لتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية، أي تغطية الاحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الأجل، الخاصة بتنفيذ الأنشطة الجارية للمشروعات، وتكون فترة التمويل أقل من سنة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال، شراء لمدخلات أو المواد الأولية اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية[2].

[1] يونس رمتاء، حظيرة فخار، اختيار مصادر التمويل ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التجارة الدولية فرع التسيير، دفعة جامعة الجزائر، 2001، ص 03.

[2] دريد كامل الشبيب ،مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،2004، ص 121.

1_2تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول بتة، أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته بين سنة وخمس سنوات[1].

1_3تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل، وتوجه إلى مشاريع إنتاجية تفوق مد ا الخمس سنوات[2].

2. أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

وينقسم التمويل تبعا لمصدره إلى:

2_1التمويل الذاتي: يقصد لتمويل الذاتي أو الداخلي مقدار ما يخصص من الفائض الذي يحققه المشروع من جراء نشاطه الإنتاجي لتمويل ما يضيفه إلى طاقاته الإنتاجية، والذي يبقي تحت تصرفه بصفة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيضه لتكاليف الإنتاج من جهة، ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بز دة الأر ح من جهة آخرى[3].

2_2التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصدر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة، ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي تي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد والمؤسسات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسسات[4].

3. أشكال التمويل من حيث الغرض من استخدامه:

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

---

[1] خون رابح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، جامعة بسكرة الجزائر ،2008، ص 98.

[2] نفس المرجع، ص 98.

[3] صبحى دريس قريصة ،مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص107.

[4] خونى رابح ،المرجع السابق ، ص 99.

3_1 تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وهذا المعنى بتصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد المواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام، دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

3_2تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع، كاقتناء الآلات والتجهيزات للمشروع، ومن وجهة نظر المخطط الجزائري، الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات أساسية هي:

_اقتناء أو خلق سلعة معمرة ز دة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.

_تحديد التجهيز الموجود المتعلق ستبدال سلعة معمرة بسلعة اخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.[1]

_نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للعتاد الموجود. مما يتضح أن هناك خاصيتين أساسيتين تميز تمويل الاستثمار هما:

_عائد الأموال المنفقة على الاستثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا بعد حدوث الإنفاق ، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات.

_ز دة عنصر عدم التأكد المرتبط بتقديرات إيرادات وتكاليف المشروع الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الاستثماري وما تفتحه من احتمالات تغير المعطيات في اي فترة عن بدايتها.

ثالثا : أهمية التمويل:

تكمن أهمية التمويل فيما يلي:

_تحرير الأموال والموارد المالية مدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

[1] سعاد صديقي ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ، شهادة ماجستير، تخصص بنوك و مينات، جامعة قسنطينة، 2005-2006ص35.

_يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي يزيد ا الدخل الوطني.

_يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء، أو استبدال المعدات.

_يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز.

_المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية[1]

ونظرا لأهمية التمويل، فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتن بما المؤسسة، وذلك المحدد الكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها استخداما أمثل وتحقيق أكبر عائد قل تكلفة ودون مخاطر،مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

المطلب الثالث : تطور النظام البنكي وعلاقته بالاستثمار السياحي:

أولا : وضعية النظام البنكي الجزائري خلال فترة الهيكلة العضوية:

1-وضعية القطاع البنكي قبل إعادة الهيكلة العضوية

1-1قبل مرحلة التأميم : قبل مباشرة عملية التأميم سنة 1966 شهد النظام البنكي ميلاد مؤسسات مصرفية مثل:

_البنك المصرفي الجزائري (*BCA*) أسس في 1963/12/13.

_الصندوق الجزائري للتنمية (*BAD*) أسس في 1963/05/17.

كان إنشاء هذين البنكين يهدف إلى وضع نظام تمويل وطني شبيه بنظام التمويل السوفياتي المتميز بوجود نظام تمويلي قوي مهيمن و تم سيس أيضا:

_الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط أسس في 1964/08/10.

[1] خون رابح ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها ، المرجع السابق ، ص 96، 97.

و في هذه السنة شهدت أيضا عملة وطنية لتدعيم التوجيه الاستثماري في المجال المالي.

1-2مرحلة التأميم : قرار ميم الأجنبية بدا في سنة 1966 ، و ذلك نتيجة تهريب البنوك الأجنبية لرؤوس الأموال و رفضها لتمويل المؤسسات العمومية و نتيجة لهذا التأميم ظهرت عدة بنوك تجارية و هي:

_البنك الوطني الجزائري (*BNA*):انشأ في 1968/06/13 بموجب مرسم ر سي و برأس مال جزائري عمومي يقدر ب : 20 مليار دج و ذلك قصد تمويل النشاط الزراعي و التجمعات المهنية للاستيراد (*RPI*) و المنشآت الصناعية و الخاصة، كما يهدف إلى تنفيذ خطة الدولة في التمويل قصير، متوسط، طويل المدى.[1]

_البنك الشعبي الجزائري (*CPA*): سيس بموجب المرسوم الر سي الصادر في 1966/12/29 تحت رقم 66/366 و كان يقدر رأسماله عند سيسه ب 15 مليون دج، و له وحدات جهوية و كل وحدة لها 3 أقسام الأول إداري و الثاني للاستغلال و الثالث للرقابة و هو ني بنك تجاري بعد (*BNA*) و هو يقوم بجمع الودائع و منح القروض الصغيرة، و ابتداء من سنة 1971 اصبح يمنح القروض متوسطة الأجل أيضا، كما يتكفل هذا البنك بتمويل القطاع الحرفي و الفنادق و القطاع السياحي و قطاع الصيد و التعاونيات غير الفلاحية و المهن الحرة.

_البنك الجزائري الخارجي(*BEA*): سس بتاريخ 1967/01/01 برأسمال قدره 20 مليون دج و هو أخر بنك تجاري تم سيسه تبعا لقرارات التأمين، و من أهم وظائفه جمع الودائع الجارية و تقديم قروض للتجارة الخارجية والشركات التي لها علاقة مع الخارج كشركة سونطراك لإضافة إلى تقديم معلومات للمصدرين و المستوردين حول حالة السوق الخارجية كما أنه يعطي ضما ت للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمة التصدري.

2-النظام البنكي الجزائري خلال فترة إعادة الهيكلة العضوية :و هذا في مطلع الثمانينات (1982-1985) و مفادها تجزئة المؤسسات الإنتاجية و الخدمية إلى وحدات صغيرة يمكن التحكم في تسييرها وفقا لمبدأ وظيفي، و إعادة الهيكلة هذه مست الجهاز البنكي بسبب تغير السياسة الاقتصادية، و لتجسيد هذه السياسة تم إنشاء :[2]

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، مرجع سابق ص 32.

[2] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، مرجع سابق ص 39 .

2-1بنك الفلاحة و التنمية الريفية (*BADR*):انشأ بتاريخ 13 مارس 1982 و هو تج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (*BNA*)، و جاء لتحفيز النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري. و من أهم وظائفه جمع الودائع التجارية و لأجل تميل القطاع الفلاحي، و أنشطة الصناعات الغذائية و الأنشطة المختلفة في الريف.

2-2بنك التنمية المحلية (*BDL*): سس بتاريخ 30 أفريل 1985، و هو بنك منبثق عن إعادة هيكله القرض (*CPA*) و يقوم بجمع الودائع و منح القروض لصالح الهيئات و الجماعات العامة المحلية و الغرض من إنشائه هو خلق تنمية متوازنة.

من خلال دراسة هيكلة الجهاز البنكي لهذه الفترة يمكن القول أن التحد ت التي تدخل من حين لأخر على هذا النظام تدل على عدم استقراره، و هذا ما يتطلب إدخال إصلاح يرجع للجهاز البنكي صلاحياته و وظائفه الأساسية.

3-وضعية النظام البنكي الجزائري خلال فترة الإصلاح المالي (1986-1990)

إن تعثر النظام الاقتصادي المخطط أدى إلى التفكير في نظام جديد فرضه التغير الجذري في المحيط الاقتصادي الدولي و هو اقتصاد السوق، و يهدف هذا النظام إلى تبني قوى السوق كقواعد للقرار و آليات لضبط الاقتصادي مع إعطاء أهمية للقطاع الخاص و التخلي عن مبدأ تفضيل القطاع العام.

إن هذه الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الجديد انعكست على النظام البنكي أيضا، و عليه فإن الهدف من الاصلاحات الخاصة لنظام البنكي هو تكييفه مع التغيرات النظام الاقتصادي .

1-الإصلاح النقدي لسنة 1986 :بدأت مسيرة الإصلاحات المالية و البنكية في الجزائر سنة 1962 لكن يمكن التسليم ن الخطوة الفعلية في ذلك كانت إصلاحات عام 1971 المالية التي حملت رؤية جديدة لعلاقات التمويل و تحديد طرق التمويل الاستثمارات العمومية المخططة، و في عام 1978 تم التراجع عن

مبادئ الإصلاحات 1971 حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل و حلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل.[1]

و بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض إصلاح جذري على الوظيفة البنكية و كان يهدف إلى توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية ، و من أهم ما نص عليه هذا القانون ما يلي :

_ استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك.

_وضع نظام بنكي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاط البنوك.

_استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل.

_تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل.

_إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي.

2-قانون 1988 و تكييف الإصلاح: إن إصلاحات سنة 1986 و الظروف الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر (انهيار أسعار البترول و سعر صرف الدولار) دفعت السلطات الجزائرية إلى التطبيق بر مج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك، و هذا بموجب القانون رقم 01/88 الصادر في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ولعل أهم المفاهيم التي جاء بها هذا القانون هي الاستقلالية و الربحية و المردودية في البنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات هذا عتبار أن البنوك مؤسسات عمومية[2].

[1] عبد اللطيف بلغرسة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل أدائها في ظل استراتيجيات الاقتصاد الكلي لنظر للإصلاحات المصرفية دورة تدريبية حول تمويل مؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في اقصاد ت المغاربية ، 25-28 ماي 2003 ، سطيف ، ص 4.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2003، ص 194-195.

و لتالي أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها من حيث منحها للقروض و دراستها لمشاريع و متابعتها لديونها و تسيير لشؤونها الداخلية، و هذا ما كان له الأثر على المشروعات الاقتصادية الجزائرية، ولكن من جهة أخرى يمكن القول أن النظام البنكي قبل إصلاحات 1990 لم يكن له أهمية معتبرة حيث مهمته إدارية بحتة.

3-إصلاح 1990 (قانون النقد و القرض 90-10):تفاد لسلبيات المرحلة السابقة، و تجاوزا لقصور الإصلاحات السابقة و تماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء قانون النقد و القرض بموجب القانون رقم 90 – 10 الصادر في 14 أفريل 1990 الذي يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي لإضافة إلى أنه أخذ هم أفكار القانونيين السابقين (86 و 88) و أهم ما جاءت به هذه الاصلاحات ما يلي:

_تعديل مهام البنوك حيث انتقل دورها من الرقابة إلى الوساطة.

_إنشاء هياكل جديدة للرقابة البنكية.

_إلغاء مبدأ تخصص البنوك لفتح مجال المنافسة بين البنوك .

_إنشاء السوق النقدي و السوق المالي (بورصة الجزائر).

_تقنين العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية.

_تفعيل العلاقة بين البنوك و المشروعات الاقتصادية.

ومن أهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد و القرض هو إنشاء مؤسسات بنكية بعة للقطاع الخاص أو الأجنبي، و من بينها بنك البركة ديسمبر 1990، بنك الاتحادي لمساهمة رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية و البنك الصناعة التجاري الجزائري و الشركة المتخصصة في منح القروض الطويلة الأجل جوان 1997، بنك الخليفة (الذي أفلس مؤخرا)، بنك المنى سيتي، بنك القرض الليوني، الشركة البنكية العربية، بنك الر ن الجزائري، الشراكة بين القرض الشعبي الجزائري و الشراكة العامة الفرنسية.

العلاقة بين الاستثمار السياحي والبنوك

الاستثمار السياحي والبنوك لديهما علاقة وثيقة ومترابطة. إليك بعض النقاط التي توضح العلاقة بينهما:

1. تمويل المشاريع السياحية: البنوك تلعب دورًا حاسمًا في توفير التمويل اللازم للمستثمرين الذين يرغبون في تطوير مشاريع سياحية. يتم تقديم القروض والائتمان وحلول التمويل الأخرى من قبل البنوك لتمويل مشاريع الفنادق والمنتجعات السياحية والمشاريع السياحية الأخرى.
2. التقييم والتحليل: تقوم البنوك بتقديم الخدمات المصرفية والمالية المتعلقة بتقييم وتحليل جدوى المشروعات السياحية المحتملة. تقوم البنوك بتقييم العائد المالي المتوقع والمخاطر المحتملة للمشروع وتحليل مدى قدرة المشروع على تحقيق النجاح والعائد المرجو.
3. الاستشارات المالية: توفر البنوك الاستشارات المالية والمساعدة في إدارة الأموال والمخاطر المتعلقة بمشاريع الاستثمار السياحي. يمكن للبنوك تقديم نصائح حول هيكلة التمويل والإدارة المالية الفعالة للمشروع السياحي.
4. الخدمات المصرفية الأخرى: لإضافة إلى تمويل المشاريع السياحية، تقدم البنوك أيضًا خدمات مصرفية أخرى للشركات والمؤسسات السياحية. هذه الخدمات قد تشمل الحسا ت المصرفية، وإدارة النقد والتحويلات المالية الدولية، والتأمينات، وخدمات إدارة المخاطر وغيرها.

بصفة عامة، تلعب البنوك دورًا حيوً في دعم وتمويل الاستثمارات السياحية، حيث تساعد المستثمرين في تحقيق أهدافهم وتطوير المشاريع السياحية. كما توفر البنوك الخدمات والاستشارات المالية اللازمة لنجاح واستدامة هذه المشاريع في القطاع السياحي.

خلاصة الفصل :

لاستثمار السياحي هو عملية إنفاق رأس المال في مشاريع ومنشآت سياحية بهدف تحقيق العائد المادي على المدى الطويل. يهدف الاستثمار السياحي إلى تطوير البنية التحتية السياحية، مثل الفنادق والمنتجعات السياحية والمعالم السياحية، وتوفير الخدمات السياحية للسياح وز دة الوافدين السياحيين.

تعتبر الاستثمارات السياحية مهمة للعديد من البلدان نظرًا للفرص الاقتصادية والتنموية التي توفرها. فإلى جانب الإيرادات المباشرة من السياح، يمكن أن يؤدي الاستثمار السياحي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمعات المحلية من خلال خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية.

لنسبة للبنوك، فهي تلعب دورًا هامًا في دعم الاستثمارات السياحية. تقدم البنوك التمويل والقروض للمستثمرين الذين يرغبون في تطوير مشاريع سياحية. يتم تقديم هذه التمويلات بشكل مختلف، بما في ذلك القروض التجارية والائتمان والتسهيلات المصرفية الأخرى.

تعمل البنوك على تقييم المشاريع السياحية المحتملة وتحليل جدوى المشروع ومدى قدرته على تحقيق العائد المرجو. كما تقوم البنوك بتقديم الاستشارات المالية والمساعدة في إدارة الأموال والمخاطر المتعلقة بمشاريع الاستثمار السياحي.، بصفة عامة، الاستثمار السياحي يعتبر فرصة جيدة للمستثمرين لتحقيق العائد المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية،

الفصل الثاني

دور البنوك في تمويل الاستثمارات السياحية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفي*BADR* .

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية *BADR* وتعريفه:

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية (*BADR*) إلى القطاع العمومي إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي. ثم إنشاء بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة لقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، و الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 54 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك ألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها لفائدة و بدون فائدة، و المساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع ز ئنه اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني كثر من 330 وكالة.

اولا : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية *BADR*:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية *BADR* هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع لشخصية المعنوية و كذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي و ترقية عالم الأر ف و بما أن البنك أصبح بنكا تجار مثل البنوك الأخرى، *BDL*، *CPZA*، فإنه يمول مختلف القطاعات الاقتصادية و يعتبر البنك صاحب أكبر شبة بنكبة في الجزائر لمقارنة مع الهيئات الأخرى.

في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري *BNA* و أصبح يحتضن في يومنا هذا 330 وكالة، و 39 مجموعة جهوية و محلية، يشغل البنك حوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف.

و بنك بدر ينتهج سياسة النمو على أساس انتقائي لتطوير المنتجات و الخدمات التقليدية و ابتكار منتجات و خدمات جديدة لإرضاء عملائه في مختلف الأسواق و استهداف عملاء جدد وهو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 54 مليار دج ممرها الرئيسي 17 شارع عميروش، الجزائر العاصمة.

1-مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR:مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

1-1مرحلة 1982- 1990: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، و العمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

1-2مرحلة 1991- 1999:بموجب قانون النقد و القرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الالي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

-**1991**: **تم الانخراط في نظام سويت "*SWIFT*"** لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية،

_**1992**: **تم وضع نظام "*Sybu*"** يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى *Télétraitement*، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الالي في كل عمليات التجارة الخارجية،

_**1993**: الانتهاء من إدخال الإعلام الالي على جميع العمليات المصرفية،

_**1994**:بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب رصيد،

_1996:إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي،

_1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البوك(*CIB*)،

1-3مرحلة 2000 – 2004 :تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم و تمويل الاستمارات المنتجة، ودعم بر مج الانعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها البلاد، و استجابة لاحتياجات ورغبات الز ئن، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع بر مج على مدى خمس سنوات يتمحور اساسا حول عصرنة البنك و تحسين أداءه، و العمل على تطوير منتجاته و خدماته، لإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البر مج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيها يلي:

_ **عام 2000**: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و نقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك عتماد المعايير العالمية في المجال العمل المصرفي.

_ **عام 2001**: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك جراء عملية تطهير محاسبة و مالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي و مواجهة المشاكل المتعلقة لسيولة و غيرها، والعمل على ز دة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الز ئن.

إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس *la banque Assise* مع خدمات مشخصة.

_ **عام 2002**: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

_ **عام 2004**: لقد كانت سنة 2004 مميزة لنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح مكان الز ئن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، و هذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر. كما عمل مسؤولو بنك بدر خلال

عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الالية للأوراق النقدية *Les Guichets Automatiques des Billets* المرتبطة ببطاقات الدفع.

المطلب الثاني : اهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية *BADR*:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية و العالمية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، و تدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى و بذلك أصبح لازما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحد ت التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأما كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم و تقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته و خدماته المصرفية من أجل إرضاء الز ئن و الاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام عمال ونشاطات متنوعة و على مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة و شاملة يتدخل في التمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية لجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين و الأفراد على حد السواء، وهذا قصد تعميم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

و من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

_توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

_تحسن نوعية و جودة الخدمات.

_تحسين العلاقات مع الز ئن.

_الحصول على أكبر حصة من السوق.

_تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة و أجهزة و أنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارد البشرية، وترقية الاتصال داخل و خارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني و احتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الز ئن و هذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم و انشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة حتياجاتهم، وكان البنك يسعى هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- ✓ رفع حجم الموارد قل تكاليف.
- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- ✓ تسيير صارم لخزينة البنك لدينار و العملة الصعبة.

وفقا للقوانين و القواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف لقيام لمهام التالية:

- ✓ معالجة جميع العمليات الخاصة لقروض، الصرف، و الصندوق.
- ✓ فتح حسا ت لكل طالب لها و استقبال الودائع.
- ✓ المشاركة في تجميع الادخارات.
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى.
- ✓ مين الترقيات الخاصة لنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- ✓ تطوير الموارد و التعاملات المصرفية و كذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات المقدمة.
- ✓ تنمية موارد و استخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار.

- ✓ تطوير شبكته و معاملاته النقدية.
- ✓ تقسيم السوق المصرفية و التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

و في اطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ب:

_ تطوير قدرات تحليل المخاطر.

_ إعادة تنظيم إدارة القروض.

_ تحديد ضما ت متصلة بحجم القروض و تطبيق معدلات فائدة تتماشى و تكلفة الموارد،

لقد عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية و لأجل تعزيز مكانته التنافسية و التوجه الاقتصادي الجديد للدولة و سياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين؛ تلخصن في أهم محاوره في:

- ✓ أعادة تنظيم و تسيير الهيئات التنظيمي للبنك،
- ✓ عصرنة البنك (تقوية التنافسية)،
- ✓ احترافية العاملين،
- ✓ تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرين،
- ✓ تطهير و تحسين الوضعية المالية،

3-خدمات بنك التنمية الريفية:

3-1 خدمات الادخار *Epargn*e:وتشمل مختلف الخدمات التي يقدمها البنك لجذب مدخرات ز ئنه وتمكنهم من توظيفها لديه، وتتمثل في:

_ **سند الصندوق**: وهو عبارة عن إيداع لأجل، ويصبح ماد بواسطة سند يلتمس من خلاله الزبون للاكتتاب في مبلغ معين (محدد) لمدة من اختياره، وبمعدل فائدة متغيرة حسب مدة الايداع، وعند بلوغ أجل الاستحقاق يدفع البنك فائدة لصاحبه ز دة على رأس المال، وهذا السند موجه للأشخاص المعنوية والمادية بصفة اسمية أو لعامله.

_**دفتر توفير الشباب**: هو دفتر يمكن صاحبه من الشباب دون 19 سنة عن طريق ممثله الشرعي من فتح حساب إيداع فيه، ويقدر المبلغ الأدنى لهذا الدفتر بـ 500 دج، ويتم إداع الأموال فيه عن طريق مبالغ محولة أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية، ويتيح هذا الدفتر لصاحبه عند بلوغه الأهلية القانونية وذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قرض بنكي قد يصل إلى 2 مليون دينار .

_ **دفتر خاص بالسكن**: وهو عبارة عن حساب في دفتر يمكن صاحبه من الحصول على فائدة تدفع سداسيا وبمعدل بت يقدر بـ 2.5 مليون دينار.

وتخضع هذه الفائدة للضريبة على الدخل *IR G* وتتيح هذا الحساب لصاحبه في حالة أراد الحصول على سكن إمكانية مساعدة البنك بتمويله لمشروعه السكني .

وفي هذه الحالة تكون الفائدة التي يدفعها صاحب هذا الحساب أقل من الفائدة التي يمكن أن يدفعها شخص آخر يرد تمويل مشروع سكني وهو غير فاتح لهذا الحساب.

_**حساب إيداع لأجل**: ويتمثل هذا الحساب في حساب يفتحه صاحبه لإيداع أمواله، مقابل حصوله على فائدة محددة من طرف البنك حسب مدة الإيداع .

2-3 خدمات متعلقة بالإقراض*Crédit* : يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على غرار غيره من البنوك بدور الوساطة المالية، فبعد استقباله إيداعات المدخرين يقوم ستخدمها في شكل قروض لذوي الاحتياجات المالية وهذه القروض تختلف من حيث المدة وغرض الحصول على القرض، وكذا الضما ت المطلوبة ويمنح بنك الفلاحةوالتنمية الريفية أنواع عدة من القروض نذكر منها :

_**قروض الاستغلال**: وهي قروض مدتها سنة واحدة ولا تتجاوز سنتين إلى تمويل احتياجات التشغيل، ويفرق البنك بين نوعين من القطاعات عند إعطاء هذه القروض هما:

ا– **القطاع الفلاحي** : خارج المخطط الوطني للتنمية (*PN DA*ويتضمن خمسة أنواع من الز ئن هم:

- ✓ المزارعون الخواص الفرديون الذين هم في بداية مباشرة النشاط.
- ✓ المزارعون الخواص الفرديون العاملون حاليا في القطاع.
- ✓ المزارعون ا معون.
- ✓ المستثمرة الفلاحية الخاصة.
- ✓ المستثمرة الفلاحية الجماعية.

ب–قطاع الصناعة، الخدمات، التجارة، البناء والأشغال العمومية: ويتضمن بدوره ثلاثة أنواع من الز ئن هم:

- ✓ مقاولة الأشغال العمومية والبناء.
- ✓ الصناعة، التجارة والخدمات.
- ✓ المهن الحرة والنشاطات الخصوصية.

قروض الاستثمار: وهي قروض متوسطة و طويلة الأجل تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات، وقد تصل إلى ثماني سنوات و أكثر. ويمنح هذا النوع من القرض عادة لتمويل مشتر ت المعدات أو تجديد الآلات أو دفتر تكوين رأس المال الثابت في حالة القروض طويلة الأجل، وتمنح عادة لقاء رهن عقاري، ويفرق بنك البدر عند إعطاء هذا النوع من القروض أيضا قطاعين هما:

ج– **القطاع الفلاحي والصيد البحري**: ويشمل نوعين من القروض هي:

- ✓ **القرض المرتبط بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.**
- ✓ **قرض الاستثمار خارج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .**

نظام التسديد، إن إجراء التحصيل المالي عن طريق المعالجة الحسابية عن بعد يتطلب تحديد هذه العملية من طابعها المادي، و لتالي توفر هذه التقنية الجديدة المستحدثة على مستوى وكالات بدر لز ئنها معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي وتجدر الاشارة إلى أن هذه العملية تتم فقط بين البدر ووكالاته.

خدمة بدر :*Consulta* وهي خدمة يوفرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لز ئنه بحيث تمكنهم من فحص حسا عن بعد، وذلك عن طريق تعبئة الزبون لوثيقة تعاقدية مع البنك ويترك اسم المستعمل وكلمة سرية تمكنه من مراجعة حسابه عن طريق شبكة الانترنيت، ويتيح بنك البدر هذه الخدمة لز ئنه لمدة 24/24 ساعة كل أ م الأسبوع .

_ عمليات المقاصة للشيكات .

_ عمليات الأوراق المالية من شرائها وإدارا لصالح العميل .

_ عمليات الحوالات المصرفية .

_ عمليات التجارة الخارجية .

وتتمثل طبيعة هذه العمليات في :

- ✓ الإعتمادات المستندية .
- ✓ توظيف الحسا ت وتحويلها.
- ✓ عمليات إيجار الصناديق الحديدية حجامها المتوسطة وكبيرة الحجم.
- ✓ عمليات الكفالات المصرفية.
- ✓ عمليات تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والهرمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية Badr :

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية Badr

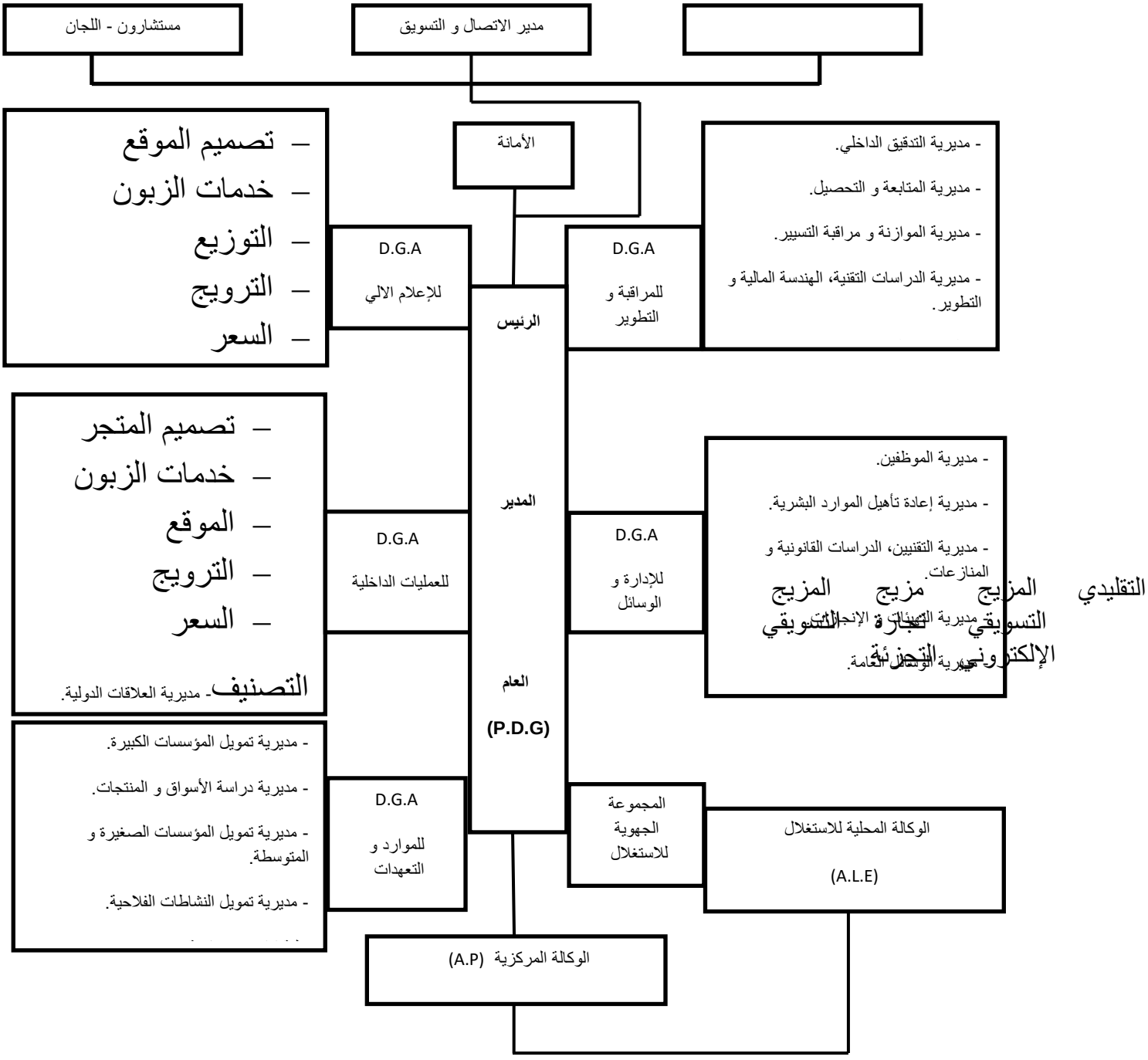

المصدر: مكتب التوثيق بالوكالة

-الهيكل الهرمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية *BADR*:

يتكون الهيكل الهرمي من المديرية العامة D.G التي بدورها تتفرع إلى مديرية عامة لنيابة D.G.A و هي بدورها تتفرع إلى مجمع الجهوي للاستغلال G.R.K و هو بدوره يتفرع إلى وكالة A.L.E.

الشكل رقم (02): الهيكل الهرمي لبنك *BADR*

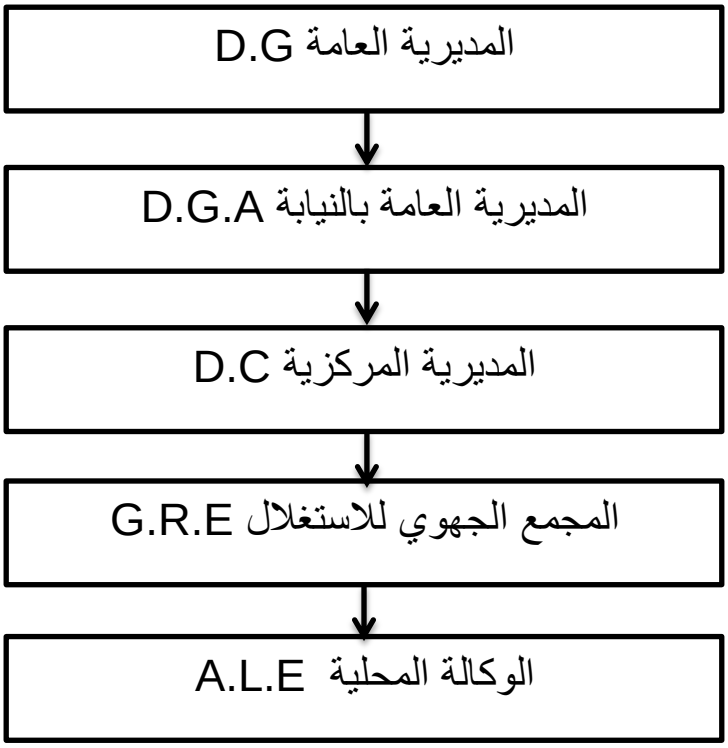

المصدر: مقابلة مع الموظف المكلف بالزبائن

المبحث الثاني : مديرية السياحة والصناعة .

المطلب الاول : مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالولاية تيارت

1- تقديم لولاية تيارت ولاية تيارت تقع في الشمال الغربي تسمى بعاصمة الهضاب للغرب و تبعد عن الجزائر العاصمة حوالي 290 كلم إلى الشمال الغربي، يبلغ عدد سكانها ما يقارب 1,000,755 نسمة، ومساحتها 20.673 كيلومتر مربع و تتشكل إدار من 14 دائرة و 42 بلدية.

يحدها جغرافيا.

- شمالا ولاية غليزان، و تيسمسيلت.
- جنو ولاية الأغواط، و البيض.
- غر ولاية معسكر وسعيدة.
- شرقا ولاية الجلفة و المدية .

و بناءا على ما ذكر، فإن ولاية تيارت تنتمي إلى الولا ت التي تزخر بمقومات سياحية ، ريخية و طبيعية جد معتبرة من بينها :المواقع التاريخية كخلوة ابن خلدون بفرندة، وموقع لجدار بمدروسة، المواقع الطبيعية و الغابية كالسلسلة الجبلية لفرندة، الناظورة ، السدود و الود ن كسد الدحومني ، سد بن خدة ، وادي مينا ، وادي الطويل و الغا ت كغا ت تيارت ، قرطوفة ، سيدي بختي ، ....، كل هذه المناطق تمكن من خلق أنواع مختلفة للنشاطات السياحية منها : السياحة الخضراء، الجبلية، البيئية والايكولوجية، الثقافية، الدينية، الترفيهية والر ضية...

تعد ولايةـتيارت قطبا فلاحيا و بعـو متياز ،إلى جانب أنها ذات بعد سياحي متميز لما تتوفر عليه من عناصر الجذب السياحي تجعل منها مزارا للسياح والباحثين ،فهي تزخر بتراث حضاري عريق يمتد عبر العصور تتناغم مع المقومات السياحية والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

1ـ إرثها التاريخي الأصيل و العميق المتمثل في(عاصمة الإمارة الرستمية،عاصمة الأمير عبدالقادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، موطن ميلاد مقدمة ابن خلدون مهد إبداعات المفكر جاك رك، مرقد روح الشهيد الفنان علي معاشي).

2 ـ مناطقها لجذابة ومواقعها الأثرية (وغزوت، الجدار، قدمت)،الجبلية (قبقاب،وادليلي،الناضورة) الغابية (تيارت،فرندة،مشرع الصفا).

3ـطابعها المناخي المعتدل و الممتاز و المتنوع رونقها العمراني الحديث و الراقي الذي يلامس شعور الزوار يوما بعد يوم و يشجعهم على إكتشافها و البقاء في أجوائها.

4ـثراء المنطقة و تنوع و أصالة العادات و التقاليد موقع الولاية الإستراتيجي و شبكة طرقاتها العصرية و جيدة التعبيد، اللذان يمنحانها شرف الضيافة و خدمة المسافرين من كل حدب و صوب،فضلا على مطارها الدولي بعين بوشقيف؛ لأقطابها الجامعيةقاعات المحاضرات و للعروض المسرحية و السينمائية،دور الثقافة والشباب و المركبات الر ضية و الجوارية المنتشرة عبر البلد ت.

– .5حركة جمعوية واسعة، وسائل إعلام و إشهار وتحسيس حديثة و على رأسها وكالة الانباء الجزائرية و مراسلي الصحف على المستوى المحلي.

ومن هذا الجانب فإن ولاية تيارت تتوفر على ثروة غابية تتربع على مساحة 164164 هكتار تمثل نسبة7% من المساحة الإجمالية للولاية والتي تقدر ب 23452 كلم2 أهمها غا ت فرندة (صدامة الشرقي– صدامة الغربي)، غا ت تيارت، قرطوفة، العزوانية وسيدي بختي و الناظورة، إضافة إلى محمية طبيعية وي عدة أنواع من الحيوا ت والطيور،مما يحفز بعض هواة الصيد السياحي لممارسة نشاطهم السياحي والترفيهي علاوة على ممارسة ر ضة التسلق في المناطق الجبلية(قبقاب،واد ليلي،الناضورة...)،

كما تتوفر ولاية تيارت على ثروة مائية معتبرة تتمثل أساسا في الود ن والسدود مثل واد مينا بتا قدمت، واد الطويل بسرغين، نهر واصل لدحموني، سد بن خده بمشرع الصفا، سد الدحموني، سد العقيد بوقرة، الحاجزين المائيين المالح وتيفيست بسيدي الحسني، حيث تعد هذه الود ن و السدود أملكن للراحة و الاستجمام و ملجأ للكثير من هواة صيد الأسماك.

لابد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يضمن التعامل مع ز ئنه أثناء منح الائتمان وأن يحصل على ضما ت مقابل ذلك وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المبحث.

2- مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالولاية ومهامها.

من أجل تنفيذ سياسة الدولة في مجال السياحة التي تهدف إلى تطوير القطاع وتنميته، مرت هياكل الإدارة العامة المركزية بعدة مراحل عرفت خلالها عدة تحولات انتهت نشاء مدير ت تعمل على حسن سير مرفق الوزارة .وعن نشأة مفتشية السياحة او مديرية السياحة لولاية فانه يمكن القول ن نشأتها مرت بعدة مراحل قبل أنتستقر على وضعها الحالي كمفتشية السياحة أو المديرية الولائية للسياحة و الصناعة التقليدية.

ففي البداية كانت عبارة عن مفوضيات جهوية أنشأت سنة 0660 وفي 0662 ألغيت المفوضياتوأصبحت مدير ت ولائية ثم أدمجت في مدير ت الثقافة والشباب والر ضة. وفي سنة 0660 ثم إنشاء على مستوى كل ولاية مديرية للسياحة والصناعة التقليدية أو مفتشية للسياحة والصناعة التقليدية وذلك .بموجب المرسوم التنفيذي 203/60 المؤرخ في 26 أوت 0660 المتضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

لم يتطرق المشرع الجزائري إلى تعريف مفتشية السياحة أو مديرية السياحـة والصناعة التقليدية لولاية وإنما تعرض مباشرة لمهامها وتنظيمها وهذا ما جعلنا نتعرض لتعريفها بشكل عام. فالمدير ت هي هياكل الإدارة العامة المركزية للوزارة وهي وحدات إدارية تنفيذية مركزية تعمل على حسن سير مرفق الوزارة نتظام وعلى أفضل صورة لتحقيق وانجاز الأهداف والوظائف المحددة لقطاع الوزارة بفاعلية .

كما تقوم بدراسات وبحوث من أجل تطوير وتحسين الأعمال، كما تتولى متابعة البرامج والقرارات المتخذة وتقييم أعمالها.

1-تنظيم المديرية الولائية للسياحة ومهامها.

تضم المديرية عدة مصالح تسند لها مهام المديرية وهدا حسب اختصاص كل مصلحة يسير مديرية السياحة

مدير يعين .بموجب مرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف لسياحة. وتضم المفتشية أو المديرية الولائية للسياحة المصالح الآتية:

1-1. مصلحة السياحة .

أما مهام المديرية فيمكن تقسيمها إلى فرعين أساسيين، مهام يمارسها المدير الولائي للسياحة والصناعة التقليدية ومهم يمارسها رؤساء المصالح لمديرية الولائية للسياحة والصناعة التقليدية.

2- **مهام المدير**: يمثل المدير سلطة التعيين وسلطة التسيير:

سلطة التعيين عتبار هو المسؤول الأول على كل ما هو معتمد لمديرية سواء كان بشري أو مالي ومن جهة أخرى هو الذي يسهر على مراقبة الحياة المهنية للموظفين العاملين معه لتنسيق مع المصالح والمكاتب المعنية هذا من جهة ومن جهة أخرى هو المسؤول على عملية التوظيف حسب المناصب المالية المعتمدة والتشريع المعمولبه.

سلطة التسيير يعني أنه هو المسؤول الأول والمباشر في ما يخص بسير الحياة المهنية للموظفين وتسيير لشؤون المصالح والتنسيق بينها. إضافة إلى هذا يقوم المدير بممارسة حياته.

3- **مهام المصالح**: يقوم المدير بتوزيع المهام على المصالح الموجودة في المديرية وهذا بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 60-203 مؤرخ في 0 ربيع الثاني عام 0400 الموافق 26 غشت سنة 0660 المتضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد قواعد تنظيمها وسيرها، حيث أكدت المادة 2 على ما يلي **المادة 2**: تتمثل مهمة المصالح الخارجية التي أنشئت بموجب المادة أعلاه ، في تنفيذ السياسة الوطنية للسياحة والصناعة التقليدية، وبهذه الصفة تكلف على الخصوص بما يلي:

3-1. في مجال السياحة: (مهام مصلحة السياحة)

- تنفيذ برامج ترقية أنشطة السياحة والحمامات المعدنية وتدابيرها، وتطويرها وتقوم نتائجها
- تدعم وتنشط عمل المتعاملين والهيئات والجمعيات العاملة في السياحة والحمامات المعدنية
- تشارك في إعداد مخططات تطوير الموارد السياحية والحمامات المعدنية، وفي دراستها ورفع قيمتها والحفاظ عليها، وتتابع وتراقب الأعمال المتعلقة بتهيئة المواقع السياحية ومناطق التوسع ومنابع المياه المعدنية، واستغلال ذلك.

- تسهر، لاتصال مع المصالح الخارجية المعدنية على احترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والإجراءات السارية على الأنشطة وعلى ممارسة المهن السياحية والفندقية و فقها.

- تقوم لمراقبة التنظيمية وتتخذ أو تقترح كل التدابير التي ترمي إلى تحسين جودة المنتوجات وأداء الخدمات التي يقدمها المتعاملون السياحيون والمؤسسات المرتبطة لسياحة والفندقة.

- تدرس طلبات التصنيف والاعتماد أو الامتياز التي يقدمها المتعاملون العاملون في مجالات السياحة والفندقة والحمامات المعدنية وتسلم ، عند الاقتضاء الرخص المرتبطة بها.

تجمع المعلومات والمعطيات الإحصائية عن الأنشطة والو ئق المتعلقة لإمكانيات السياحية والحمامات المعدنية.

3-2. في مجال الصناعة التقليدية: (مهام مصلحة الصناعة التقليدية)

- - تنفيذ تدابير أنشطة الإنتاج التقليدي وعملياتها وتدعمها وتقوم نتائجها

- تساهم في حماية الثروة الحرفية والتقليدية وفي المحافظة عليها وإعادة الاعتبار إليها.

- تسهر على تطبيق القوانين ولتنظيمات والمقاييس والنماذج الموحدة التي تتعلق لجودة، وعلى احترامها ،وفي مجال الإنتاج التقليدي وممارسة الأنشطة التقليدية

- تساعد المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات العاملة في ميدان الصناعة التقليدية على القيام بعملها

- تقوم لتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي التي تتعلق بتقوم الأنشطة التقليدية ، وتجمع وتوزع المعلومات والمعطيات الإحصائية في هذا المجال.

3-3. في مجال الإدارة و الوسائل: (مهام مصلحة الإدارة والوسائل) تتمثل مهمة هذه المصلحة في ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير.

الهيكل الإداري لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت [1]

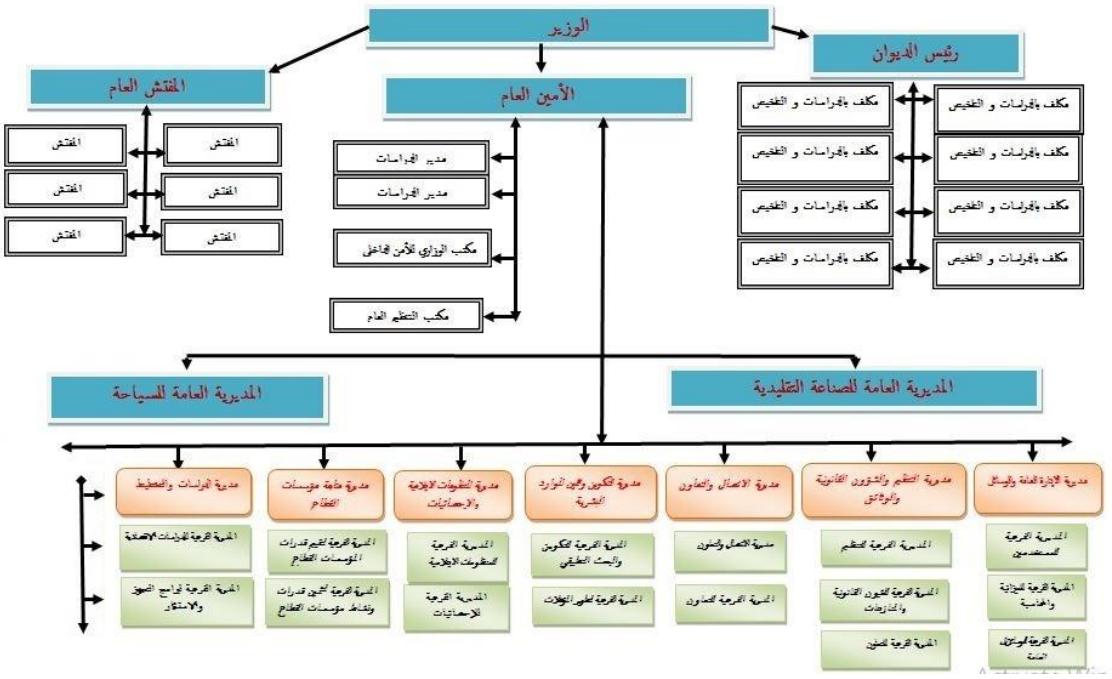

[1] **المصدر** : مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت.

عدد الفندقية المتواجدة على مستوى ولاية تيارت

المشاريع الاستثمارية الفندقية: تم إحصاء مشاريع فندقية معتمدة موزعة كالتالي:

الرقم	اسم الفندق	قدرات الإيواء			عدد		رقم وتاريخ رخصة	درجة التصنيف	تاريخ ورقم قرارات
		الغرف	الأسرة		عدد العمال	الوجبات	الاستغلال		التصنيف
1	العباسيين	47	47		11	200	#######	غير مصنف	/
2	تيهرت	68	130		10	200	#######	مصنف بدون نجمة	771 0217/27/10
3	لبن رستم	48	96		11	/	#######	مصنف بدون نجمة	770 0217/27/10
4	الإخوة بوعزة	123	205		30	200	#######	غير مصنف	/
5	ب الصحراء	45	90		10	150	#######	مصنف 3نجوم	53 31/01/2017
6	قدمت	60	90		28	200	#######	مصنف 3 نجوم	2 0211/21/10
7	تفاح المماليك	20	41		6	/	#######	مصنف 2نجوم	171 0214/11/20
8	لجدار	20	39			/	#######		

				5			غير مصنف	/
9	فندق الشرق	53	90	6	/	#######	غير مصنف	/
	فندق	20	36	6	/	#######		/
10	الأمير عبد القادر							
							غير مصنف	
11	فندق كير	83	170	10	200	/	غير مصنف	/

:قائمة مناطق التوسع السياحي المقترحة

مناطق التوسع السياحي:

ولحد الآن لازالت طلبات هذه المناطق المقترحة كمناطق للتوسع السياحي في ولاية تيارت على مستوى الوكالة المختصة بسيدي فرج لجزائر العاصمة .

لرقم	اسم المنطقة	المساحة هكتار	الموقع	الطبيعة القانونية	خصائص و مميزات المنطقة
	منطقة سرغين	25	**بلدية سرغين**	**ملك للدولة**	تمتاز بكافة الخصوصيات الطبيعية و الثقافية المناسبة للسياحة والنشاط الحموي و الترفيهي و مؤهلة لإقامة تنمية سياحية يمكن إستغلالها في تنمية أكثر من نمط ونوع سياحي.

	منطقة تاوغزوت	10	**بلدية فرندة**	**ملك للدولة**	تمتاز بكل الخصوصيات الطبيعية والثقافية والإبداعية المناسبة لتطوير السياحة الثقافية بشكل عام والسياحة المناخية الجبلية والترفيهية بشكل خاص، إذ أن موقعها يتميز بجاذبية ومقصد سياحي هام للكثير من الزوار والمهتمين لتاريخ والفكر الخلدوني بحيث كان هذا الموقع مهد لإبداعات العلامة الكبير ابن خلدون، هذه المنطقة تلبي حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة الثقافية من جهة والمساهمة في حماية وتثمين القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية للمنطقة من جهة أخرى.
	منطقة واد الفرجة	45	**بلدية فرندة**	**ملك للدولة**	تمتاز بخصائص طبيعية و ثقافية و ترفيهية لمناسبة لتطوير السياحة الترفيهية و المناخية ،حيث أن موقعها يتميز بجاذبية سياحية و مظهر خلاب بما يمتاز بها من خصائص طبيعية رائعة) غا ت كثيفة، جبال أودية...،.(
	منطقة سيدي الخلفة	08	**بلدية عين الحديد**	**ملك للدولة**	تمتاز بكل الخصوصيات الطبيعية والثقافية والبشرية والإبداعية المناسبة للسياحة بشكل عام ،والسياحة الثقافية والمناخية والجبلية بشكل خاص،إذ أن موقعها يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب و بما يحتوي عليه من خصائص طبيعية(غا ت، جبال أودية.،..) و منابع المياه المتدفقة من كل مكان.

ملحق رقم :وكالات السياحة والأسفار المعتمدة على مستوى ولاية تيارت

الرقم	التسمية	تاريخ الإعتماد	الشكل القانوني للوكالة
01	قدمت للسياحة	10/03/2016	شخص ،.معنوي
02	تيهرت للسياحة والأسفار	16/04/2012	شخص ،طبيعي
03	فرع الزعاطشة للسياحة والأسفار	25/11/2012	شخص،معنوي
04	رستم سياحة	06/01/2013	شخص،طبيعي
05	عليو أسفار	31/01/2017	شخص،معنوي
06	مافاد للسياحة	15/06/2017	شخص،طبيعي
07	لجدار للسياحة والأسفار	24/12/2017	شخص ،معنوي
08	كولومنا للسياحة والأسفار	24/11/2013	شخص ،طبيعي
09	وكالة بوحوص	09/03/2017	شخص ،معنوي
10	السجا سياحة وأسفار	09/12/2014	شخص،معنوي
01	سبيد ترافلس	12/02/2015	شخص .طبيعي
12	فرع ساحة التوت	27/01/2015	شخص،.معنوي
13	فرع النجاح ترافل اجنسي	19/03/2015	شخص،طبيعي
14	فرع مرحبا	20/01/2015	ش، معنوي
15	وكالة ابن خلدون	25/11/2015	شخص،طبيعي
16	وكالة نخلة للسياحة والأسفار	01/02/2018	شخص طبيعي
17	فرع وكالة مرجاجو	20/12/2016	شخص،طبيعي
18	وكالة الأميرة	24/12/2017	شخص،طبيعي

تتوفر الولاية حاليا على عشرة 10 مؤسسات فندقية بقدرة استيعاب تقدر ب 1086 سرير وطاقة تشغيل تقدر ب 133 منصب شغل.

وكالات السياحة والأسفار: ..... موزعة كالتالي:

الحمامات المعدنية: يوجد حمام معدني وحيد يعرف بحمام سرغين الواقع ببلدية سرغين جنوب شرق الولاية ويبعد عن مقر دائرة قصر الشلالة ب20كلم وعن مقر الولاية 042كلم.

تقع بلدية سرغين بدائرة قصر الشلالة، وتتربع على مساحة تقدر ب:00000 هكتار، يحدها شمالا بلدية سيدي لعجال بولاية الجلفة، ومن الجنوب بلدية زمالة الأمير عبد القادر، ومن الشرق بلدية قصر الشلالة، ومن الغرب بلدية القرنيني بولاية الجلفة.

وتتميز البلدية بثروات هامة يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- ✓ المياه الحموية العلاجية
- ✓ قوة كمية مياه السقي(الفلاحة) النابعة من حوض وادي الطويل.
- ✓ وجود الموارد المائية الخاصة (السطحية- الجوفية).
- ✓ وجود طريقين)طريق قصر الشلالة سرغين وطريق عين راجح الحمام سيدي لعجال).
- ✓ وجود مواقع سياحية: تمتاز المنطقة بمناظر طبيعية و أماكن للراحة و الاستجمام و الترفيه وقد تم اقتراح منطقة مجاورة للحمام بمساحة تقدر ب20 هكتار كمنطقة للتوسع السياحي.

أما بخصوص المنطقة الحموية بسرغين والمسماة حمام سرغين فهي تمتاز بمياهها الحموية والتي تقدر سعتهابحوالي 00 لتر في الثانية مستغلة و بدرجة حرارة تقدر بحوالي 42 درجة. وتوجد هذه المنطقة بين خط طول 00 درجة و06 درجة شمالا وخط عرض 2 درجة و44 درجة شرقا ومساحتها تقدر بحوالي 033 هكتار .

وحدودها كالتالي: شمالا جبل،جنو طريق بلدي، غر جبل وطريق، شرقا واد الطويل.

وتقع المنطقة الحموية شمال مقر بلدية سرغين وتبعد عنها بحوالي 38 كلم وتتميز هذه المنطقة جاو شبه جاف مع فصل حار وجاف بين جوان وسبتمبر وفترة رطبة و ردة من نوفمبر إلى فيفري. درجة الحرارة السنوية سجلت درجة متوسطة 0.08 درجة قصوى 03 درجة و درجة دنيا 32 درجة. نسبة الأمطار مهمة جدا وتقدر بحوالي 420 مم وفيها 003 في الشتاء والربيع. تهب الر ح شمالية غربية في الشتاء و الجنوبية الغربية في الربيع السرعةـللمتوسطة لهذهـللر حـتقدر 4.2 م / والسرعة القصوى 83.20 م / .

ومن مميزات حمام سرغين انه :الموقع الحموي الوحيد بتراب الولاية ويستقطب الحمام حوالي 8333 زائر سنو يتربع هذا المنبع على مساحة 03 هكتار، و يتميز بمياهه الحموية التي تصل درجة حرارتها 42 درجة مئوية ،والتي أثبتت فعاليتها في معالجة الأمراض الجلدية والمفصلية والروماتيزم وأمراض الكلى.

وهو ما أكدته الدراسات التقنية التي أجرتها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية سابقا سنتي 0680-0684 وتوجد نسخة من هذه الدراسة بمديرية المناجم والصناعة للولاية .

المطلب الثاني :البطاقة تقنية حول مديرية السياحة لولاية تيارت

وتشكل مظهرا من مظاهرـعدم التركيز الإداري والنظام الإداري الجزائري وتمارس عمليا دورا كبيرا في مجال التنمية المحلية وتمثيل الدولة في شى القطاعات، ومحافظة على وحدتها وتنفيذ قوانينها وفرض أنظمتها.

ولا يقل عدد المدير ت التنفيذية على مستوى الولاية الواحدة عن 24 مديرية فما أكثر.

فالمديرية التنفيذية بوصف واضح هي عبارة عن حكومة مصغرة تنشط في الحدود الجغرافية للولاية يوكل أليها تنفيذ سياسة الدولة في القطاعات المختلفة وبعث و تحريك العملية التنموية على مستوى الولاية .

كما أنها تمثل السلطة المركزية على مستوى الولائي وتجسد وحدة الدولة وتعمل على تنفيذ قوانينها على مستوى إقليم الولاية[1].

ورغم دورها الرائد، ونشاطها المكثف، وأهميتها الكبيرة، إلا أن المدير ت التنفيذية لا تتمتع.

[1] المصدر:مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

لشخصية الاعتبارية . فلم تكسبها المادة 46 من القانون المدني بهذا الطابع. و ليس لها استقلال من حيث الوجود الإداري، بل هي فرع متصل و مرتبط لأصل ألا وهو الوزارة . و الأمر يبدو في غاية طبيعته لان الوزارة تفتقد هي الأخرى للشخصية الاعتبارية.

ومن الخطأ اعتبار المدير ت التنفيذية احد الهياكل الإدارية للولاية ، أو أنها جزء من التنظيم الإداري للولاية كإدارة محلية . ذلك انه و لرجوع للمرسوم التنفيذي رقم 64-200 المذكور أعلاه نجده قد بين هياكل و أجهزة الإدارة العامة على مستوى الولاية و حددها ب: -الكتابة العامة - المفتشية العامة - الديوان - رئيس الدائرة . ووضع هذه الهياكل تحت سلطة الوالي طبقا للمادة 2 من المرسوم المذكور.

غير آن ذات المرسوم اعترف لمديري المصالح التنفيذية المختلفة لعضوية في مجلس الولاية عتباره إطارا تشاور على المستوى المحلي و إطارا تنسيقيا للأنشطة القطاعية طبقا للمادة 23 من المرسوم التنفيذي 64-200 المشار أليه كما وضع المرسوم المجلس المذكور تحت سلطة الوالي عتباره ممثلا للدولة و مندوب الحكومة على مستوى المنطقة وهو ما تضمنه نص المادة 09 من المرسوم.

والأصل إن للوزارة وجودا وامتدادا على المستوى المحلي من اجل تنفيذ سياستها و تطبيق برامجها و تمثيلها على مستوى المنطقة .

غير أن بعض الوزارات بحكم طبيعتها ليس لها تمثيل محلي في شكل مديرية تنفيذية من ذلك وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع والوزارة المكلفة لعلاقات مع البرلمان وو زارة العدل ووزارة التعليم العالي.

أما قي الوزارات فالأصل إن لها امتداد محلي كوزارة التربية والتجارة والنقل والصحة والسياحة والشؤون الدينية و الأشغال العمومية والسكن والعمران والتكوين المهني و العمل والتشغيل وغيرها من الوزارات.

وعن الإطار التنظيمي الذي يحكم هذه المدير ت ومهامها وتقسيماتها الداخلية فقد توزع بين قرارات وزارية مشتركة في مرحلة ومراسيم تنفيذية في مرحلة أخرى.

تعد مفتشية السياحة أو مديرية السياحة للولاية الإدارة المخولة تنظيم القطاع في الولاية وتسييره والعمل على تطويره وتنميته وتحسين الخدمات التي يقدمها القطاع، وتوجيه المشاريع المتعلقة لسياحة،

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض إستثماري .

سنقوم في هذا المبحث بدراسة حالة قرض إستثماري

المطلب الأول: تكوين ملف القرض الاستثماري.

اولا–تعريف القرض الإستثماري :

هو قرض متوسط الأجل ويمثل جزءا من القروض الممنوحة إلى المؤسسات العامة أو الخاصة والمحددة ب:

60% من تكلفة المشروع، وهذا النوع من القروض يستخدم لتمويل خلق الشركات وتنمية السياحة في المناطق الريفية والسياحة الصحراوية والإقتصاد السياحي. ومن أهم خصائص هذا القرض مايلي:

-لاتقل قيمته عن 10000000دج ولاتزيد عن 50000000000دج.

-مدة إستخدام القرض محصورة بين 6 أشهر كحد أدنى و24شهر كحد أقصى .

-مدة القرض محصورة بين 5سنوات و7سنوات.

-نسبة الفوائد5,5 % .

حيث تتكفل الخزينة بتسديد3% لنسبة للولا ت الغربية و4,5% لنسبة للولا ت الجنوبية من قيمة هذه الفائدة.

عندما يتقدم العميل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لطلب قرض، عليه أولا تكوين ملف القرص الذي يتضمن طلب خطي حيث يحتوي هذا الأخير على:

ريخ: طلب القرض: اسم المقترض: موضوع: القرض

قيمة القرض وكذلك طريقة سداده:

لإضافة إلى هذا الطلب هناك و ئق ضرورية والتي تختلف بسبب اختلاف نوعية القرض قرض إستثماري أو قرض إستغلال وحسب قطاع النشاط الذي ينشط فيه العميل، وتكون الو ئق المطلوبة لتكوين ملف القرض موضحة في مايلي:

- ✓ الموافقة من طرف وزارة السياحة على المشروع السياحي.
- ✓ سند الإمتياز أو الملكية والموافقة الوسطية للمحاسب.
- ✓ الدراسة التكنو إقتصادية للمشروع.
- ✓ الميزانية الجبائية للسنوات الثلاث الأخيرة.
- ✓ الحالة الضريبية والضرائب أي وثيقة عدم الخضوع للضريبة.
- ✓ و ئق اخرى تثبت الملكية.

ثانيا: شروط منح القرض الاستثماري:

يلجأ البنك إلى طلب ضما ت من المؤسسة التي تطلب تمويل، وهذا من اجل توفير الأمان والحذر من الظروف التي يمكن أن تحدث في المستقبل وهناك ضما ت شخصية وأخرى ضما ت حقيقية.

1: ضمانات شخصية :

في هذه الصيغة يتدخل طرف لث ليضمن للبنك ن تسديد إلتزامات المؤسسة في حالة عدم قدرتها على تسديد الدين، ويجب أن يكون هذا الطرف معروف وذو سمعة معروفة فيما يتعلق بمركزه المالي وهناك نوعين:

1-1 الكفالة: ضمان تنفيذ التزامات المؤسسة التي لم تقم بسداد ديونها عند حلول ريخ الاستحقاق.

1-2الضمان الإحتياطي: يشبه الكفالة إلا أنه يختلف عنها كونه يطبق في حالة الديون المرتبطة لأوراق التجارية سند لأمر الكمبيالات الشيكات.

2- الضمانات الحقيقية أو العينية:

وهي تكون من خلال أشياء ملموسة متمثلة في مجموعة من الضما ت هي:

- ✓ ضمان الأرض التي سيقام عليها المشروع.

- ✓ ضما ت في حالة العجز أو عدم كفاية الضما ت.
- ✓ التأمينات.
- ✓ كفالة تضامن.

المطلب الثاني : دراسة وتحليل واقع إدارة العلاقة مع الزبائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت:

1– مصلحة الاستغلال: تدور مهامها حول استقبال الز ئن وتلبية رغبا تها في فتح حسا ت بمختلف الأنواع وكذا البحث عن ز ئن جدد من جهة ومن جهة أخرى لها مهمة التوزيع القروض كما تتماشى مع القوانين المعمول بها من دراسة استعمال القروض وتسديدها كما لها مهمة التحصيل للقروض عند اجلها وفض النزاعات والمتابعة القضائية للز ئن غير الأوفياء اتجاه التزاما هم وتضم ما يلي:

- ✓ وظيفة القروض.
- ✓ وظيفة الشؤون القانونية.
- ✓ وظيفة الموارد والحسا ت.

2 –مصلحة الزبائن: تتلخص مهام هذه المصلحة في معالجة وتلبية طلبات الز ئن فيما يخص العمليات التي لها علاقة لصندوق من سحب، إيداع وكذا تسديد وتسليم سحب الشيكات والأوراق المالية وعمليات التحويل والتعامل لعملة الصعبة وتسيير الحسا ت ومسك الدفاتر وفتح الاعتماد والتسليم المستندي.

3 –الخلية الإدارية: تتشكل من وظيفة المراقبة والمحاسبة ووظيفة الشؤون العامة وتتلخص مهامها في كل الأعمال الخاصة لتنظيف والصيانة ’الأمن والتامين.

- ✓ المراقبة اليومية الحسابية والتأكد من صحة العمليات.
- ✓ تسجيل الملفات التي تدخل تحت المصلحتين وإعطائهم رقم تسلسلي.

4- الأمانة: يتمثل دور الأمانة في :

- ✓ تلقي البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
- ✓ القيام لعمليات الإدارية المختلفة كالطبع ' استقبال الملفات ' البرقيات ' الإشراف على المكالمات والفاكس
- ✓ تنظيم مواعيد المدير.

المطلب الثالث: تقديم العميل طلب القرض و المؤسسة الطالبة

اولا- معلومات حول المؤسسة:

- ✓ المؤسسة ذات طابع خدمي.
- ✓ مؤسسة في تعمل ا ال السياحي.
- ✓ تحمل المؤسسة صاحبها الكلي، ومقرها الإجتماعي ولاية تيارت.
- ✓ اندرجت هذه المؤسسة في اطار الاستثمار السياحي.
- ✓ يعتبر السيد س الممثل القانوني للمؤسسة، المتمثلة في فندق سياحي.

ثانيا- معلومات حول القرض:

في ريخ محدد تقدم السيد س الى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بملف طلب قرض بعد موافقة مبدئية من طرف وزارة السياحة، عند الحصول على الموافقة النهائية للبنك.

يندرج القرض ضمن القروض متوسطة الاجل، وهو موزع بعد الحصول على موافقة البنك على النحو التالي:

-تكلفة المشروع تقدر ب:142606649 دج.

الموارد المالية مثبتة على النحو التالي:

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية60 لمئة اي مايعادل 85563989دج.
- ✓ الحصة الشخصية 40 لمئة أي مايعادل57042660دج.
- ✓ معدل الفائدة 3,5.
- ✓ مدة القرض 5سنوات.
- ✓ الرسم على القيمة المضافة.

جدول رقم (3 –1): سداد القرض:

السنوات	الاقساط	الفوائد	T VA	السداد	المبلغ المتبقي
السنة الأولى	0	2994740	509106	3503845	**85563989**
السنة الثانية	17112798	2994740	509106	20616643	**68541192**
السنة لثالثة	17112798	2395792	407285	19915874	**51338394**
السنة الرابعة	17112798	1796344	305463	19215105	**34225596**
السنة الخامسة	17112798	1197896	203462	18514336	**17112798**
السنة السادسة	17112798	648002	110160	17870960	**0**
السنة السابعة					
اجمالي المبلغ	85563989	12028012	2044762	99636746	

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا لدراسة التطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطرقنا في هذا الفصل إلى تقديم عام حول البنك موضوع الدراسة، كما تناولنا الهيكل التنظيمي. لإضافة إلى ذلك قمنا لتطرق إلى دراسة ملف قرض وطريقة تمويل الاستثمار حيث يتم منح قروض متوسطة الاجل بنسبة معينة ،تعرفنا على الميزانيات التي يتم إعدادها ومختلف القوائم المالية، كما قمنا بحساب بعض المؤشرات المالية المهمة و قمنا بتحليل نتائجها.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك في تمويل الاستثمارات السياحية، فظهور البنوك كان حلا للمشاكل المتمثلة في نقص التمويل الذي يكون أحد ركائز التنمية الإقتصادية ،لأنه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين. ويقوم البنك بعملية التمويل عن طريق جمع أكبر قدر من الودائع من أجل دعم مركزه المالي، ويعمل جاهدا على توظيف هذه الأموال في منح القروض للعملاء من أجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور والحصول على أر ح لبقائه، و الحاجة إلى التمويل تكون أغلبها من طرف أصحاب الأفكار الذين يريدون ترجمتها إلى مشاريع إستثمارية سياحية لتحقيق الإكتفاء لهم وللإقتصاد وخلق بذلك مناصب شغل إضافة إلى كسب المهارات عتبارها مجال خصب لابراز القدرات والمهارات والحصول على الربح.

كما تلعب السياحة دور هام ومتزايد في مجالات عديدة وكذا دورا رزا في دفع عملية التنمية في الانشطة الاقتصادية لما تحتله ضمن مكو ت الصادرات الخدمية،و لتالي تساهم في تقليص البطالة،اذ لايمكن للجزائر ان تهمل هذا القطاع خاصة وان تنويع الاقتصاد والموارد على الصعيد المحلي ضرورة لابد منها.

من اجل تحقيق ذلك يجب منح مكانة اكبر للسياحة في اطار السياحة التنموية العامة،كما يجب على السياسة الوطنية للسياحة ان ترتكز على مخطط رئيسي للتنمية على المدى الطويل والسهر على توافقه مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتحديد الاولو ت في مناطق التوسع السياحي وفي اشكال السياحة التي يجب ترقيتها.

1 – إختبار صحة فرضية الدراسة

من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن:

يتمثل الإستثمار السياحي في رأس المال المستثمر في قطاع السياحة.

تمول البنوك الإستثمارات السياحية عن طريق القروض المصرفية.

2 – نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

أ – النتائج النظرية

البنك يقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين.

يعتبر البنك مصدر أساسي لتمويل مختلف الإستثمارات خاصة السياحية لهذا يعتبر البنك مصدر خارجي يسعى إليه المستثمرون للحصول على مصادر تمويل للقيام بمشاريعهم.

تلعب الإستثمارات السياحية دورا كبيرا في التنمية المحلية وذلك عتبارها وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كمشكل البطالة التي يواجهها مجتمع والفرد والمؤسسة، فالاستثمارات السياحية تساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير مناصب شغل جديدة، ومن خلال توفير الخدمات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ب – النتائج التطبيقية

نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الز ئن المتعامل معهم

لا يقتصر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عمله مع القطاع السياحي فقط بل يتعدى ذلك إلى القطاع الفلاحي

تكون جميع الرسوم والعملات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقا.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة تكنو اقتصادية ودراسة ملف قرض قبل أن يمنح القروض لز ئنه.

يمنح البنك القروض للمستثمر مقابل ضما ت، و يتم منح القرض عبر دفعات حسب وتيرة المشروع مع متابعة من خلال البنك.

نسبة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقدر ب 60 لمئة، ويجب أن يكون صاحب المشروع يمتلك 40 لمئة من الأموال اللازمة لتمويل المشروع.

3 – التوصيات

تجزئة القروض على شكل أقساط، ومنح القسط الأول في بداية مدة الدراسة الخاصة لقروض.

توفير الشروط التحفيزية للاستثمار من خلال القرض الفندقي الموجه للمستثمرين في قطاع السياحة، على إعتبار أن القطاع يتطلب أموال ضخمة.

على البنك أن يولي إهتماما أكثر لدراسات السوقية والتقنية للمشاريع الاستثمارية والعمل على تحسين وظائفها في إتخاذ القرارات الممنوحة ميدانيا من أجل تنظيم أكثر لعملية التمويل.

إزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين، وفي مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرف البنك ،إذ لابد أن تنحصر الفترة التي تفصل بين القروض والحصول عليه في مدة قصيرة، وهذه الفترة نراها طويلة في الوقت الحالي بسبب طول مدة دراسة طلبات القرض، وكثرة الو ئق.

4 – آفاق الدراسة

قصد التعمق أكثر في الموضوع يمكن التطرق إلى:

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

دور البنوك في تنشيط الاقتصاد الوطني

دور الاستثمارات السياحية في تنشيط عجلة التنمية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- اسماعيل الد غ ، إلهام خضير شبر ، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي و التمويل ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015 .

2- بن الضيف عد ، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الاسلامية دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، ط01 ، 2013

3- بن ضيف عد ن ، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الاسلامية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2013 ،

4- جمال الز تي ، تنظيم و إدارة الاستثمار مؤسسة ، شباب الجامعة ، اسكندرية ، مصر ، 2017 ،

5- حسين الهوندي ،مؤسسات النقدية، دار النشر، بيروت ،1980.

6- خون رابح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، جامعة بسكرة الجزائر ،2008.

7- دريد كامل الشبيب ،مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،2004

8- رضا صاحب أبو أحمد ، وادي السلام بين الواقع الفعلي و الاستثمار المستقبلي ، قسم العلوم المصرفية .

9- سعاد صديقي ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ، شهادة ماجستير، تخصص بنوك و مينات، جامعة قسنطينة، 2006-2005 .

10- سعيداني رشيد ، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد 2 ، جوان 2017.

11- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2001 .

12- صبحى دريس قريصة ،مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،

13- طارق طه ، البنوك و نظم المعلومات المصرفية ، الاسكندرية ، 2000،

14- طاهر حيدر حردان ، أساسيات الاستثمار ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009

15- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2003، ص 194-195.

16- عبد اللطيف بلغرسة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل أدائها في ظل استراتيجيات الاقتصاد الكلي لنظر

17- عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني ، كباشي حسين قسيمة " الاستثمار السياحي في محافظة العلا "" بحث مقدم من الهيئة العامة للسياحة و الآ ر ، مركز المعلومات و الابحاث السياحية ، المملكة العربية السعودية ، 2008 .

18- قاسم يف علوان ، إدارة الاستثمار : بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2009 ،

19- للإصلاحات المصرفية دورة تدريبية حول تمويل مؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في اقصاد ت المغاربية ، 25-28 ماي 2003 ، سطيف

20- مثنى طه الحوري ، اقتصاد ت السفر و السياحة ، مؤسسة الوراق و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000

21- إسماعيل عثمان حميد ،إدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، طبعة الأولى، 1988، القاهرة.

22- الصيرفي، إدارة المصارف ، دار الوفاء للنشر والطباعة، الإسكندرية،الطبعة الأولى، ،2007

23- محمود فوزي أحمد لبسخاوي و آخرون ، أثر الاستثمار السياحي على تنوع المنتج السياحي لتطبيق على الوادي الجديد ، مشروع التخرج الجامعي ، 2012 ، جامعة المنوفية كلية السياحة و الفنادق قسم الدراسات السياحية ، بدون بلد النشر .

24- مصطفى السيد أحمد مكاوي ، الاستثمار السياحي في مصر و الدول العربية الأهمية و التحد ت و رؤية التطوير ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث العملية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2014 .

25- مصطفى السيد أحمد مكاوي ، الاستثمار السياحي في مصر و الدول العربية الأهمية و التحد ت و رؤية التطوير .

26- منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2003 .

27- مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة الاستثمار و المحافظ الاستثمارية ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2010

28- هوشيار معروف ، الاستثمارات و الأسواق المالية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2003 .

المجلات :

1- سامية ابريعم ، زينب قريوة ، المقاولاتية و مشاريع الاستثمار السياحي في الصحراء وفق معاييرالحكومة الاجتماعية ، مجلة المال و الأعمال ، جواتن 2017 جامعة سكيكدة ، الجزائر.

2- الطيب داودي ، عبد الحفيظ مسكين ، الاستثمار السياحي ففي المناطق السياحية ، دراسة حالة ولاية جيجل ، ورقة بحثية ، الملتقى الدولي بعنوان : الاستثمار السياحي لجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي ،

3- لطرش جمال و بوحبة سعاد " التدريب السياحي لموارد البشرية كعامل من عوامل نجاح الاستثمار السياحي " مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول ، "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول "جامعة الصديق بن يحي ، جيجل ، 10/9 نوفمبر 2016 .

أطروحات وماجستير:

1- درويش رضا وآخرون، اختيار مصادر التمويل ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في إدارة الأعمال فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

2- يونس رمتاء، حظيرة فخار، اختيار مصادر التمويل ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التجارة الدولية فرع التسيير، دفعة جامعة الجزائر، 2001.

المؤتمرات والملتقيات:

1- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني ، كباشي حسين قسيمة ، الاستثمار السياحي في محافظة العلا بحث مقدم إلى الهيئة العامة للاستثمار و الأ ر ، مركز المعلومات و الأبحاث السياحية ، الر ض ، السعودية ، 2008 .

المراجع بالغة الأجنبية:

2- Charles Gobin , Financement, autofinancement et administration, des grandes, Evre prises, Paris .1941,

3- Hollier : le marketing touristique , que sais – je ? édition PUF , 5 eme édition 1996.

4- مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

الملخص :

البنوك تلعب دورًا حاسمًا في تمويل الاستثمارات السياحية. تقدم البنوك التمويل اللازم للمستثمرين الذين يرغبون في تطوير مشاريع سياحية، مثل الفنادق والمنتجعات والمعالم السياحية. يتم توفير القروض والائتمان وحلول التمويل الأخرى لتمويل هذه المشاريع. تقوم البنوك أيضًا بتقييم جدوى المشروعات السياحية وتحليل العائد المتوقع والمخاطر المحتملة. تقدم البنوك الاستشارات المالية والمساعدة في إدارة الأموال والمخاطر المرتبطة لاستثمارات السياحية. لإضافة إلى ذلك، توفر البنوك خدمات مصرفية أخرى مثل الحسا ت المصرفية والتحويلات المالية والتأمينات للمشاريع السياحية. يساهم دور البنوك في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية السياحية وخلق فرص عمل في قطاع السياحة.

الكلمات المفتاحية : الاستثمارات السياحية ، التمويل ، تيارت ، البنوك. مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.

Summary

Banks play a crucial role in financing tourism investments. Banks provide funding for investors who want to develop tourist projects, such as hotels, resorts and attractions. Loans, credit and other financing solutions are provided to finance these projects. Banks also assess the feasibility of tourism projects and analyze expected return and potential risks. Banks provide financial advice and help manage funds and risks associated with tourism investments. In addition, banks provide other banking services such as bank accounts, remittances and insurance for tourism projects. The role of banks contributes to promoting economic growth, developing tourism infrastructure and creating jobs in the tourism sector.

Keywords: tourism investments, finance, Tiaret, banks. Directorate of Tourism and Handicrafts